الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات تطبيقية
رمز المذكرة:40/017/ل ت

الموضوع:

الخصائص النظرية والمنهجية لخطاب اللسانيات

إعداد الطالب:
*قدوري محمد

إشراف:
*أ. د هشام خالدي

لجنة المناقشة		
أ .الدكتور	هشام خالدي	مشرفا مقررا
أ .الدكتورة	جداين سميرة	رئيسا
أ .الدكتورة	بلحاجي حامدة	ممتحنا

العام الجامعي: 1438-1439/2017-2018م

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الثمرة هديّة إلى كلّ من مدّ لي يد العون

لتحصيل المعارف، بدءا بالوالدين و صولا

إلى أستاذي المشرف د/ هشام خالدي.

المقدّمة

بسم الله و الحمد لله، لا معبود سواه ، خلق الإنسان و سوّاه، و إلى سبيل الرشاد هداه، ونصلّي و نسلّم على مصطفاه، محمّد بن عبد الله، و على من والاه ، أمّا بعد :

تمتدّ جذور البحث اللغوي امتداد الزمن، فبظهور مجتمعات بشرية جديدة و تعدّدها، بدأ الاختلاف في اللسان بينها يتباين، فأضحى الاهتمام باللغة حتمية لا مفرّ منها؛ لأنّها جزء هام من هويّة العشيرة، و دليل الانتماء إليها، و تزايد هذا الاهتمام مع تطوّر المجتمعات، و اتسع البحث في مجال اللغة، و اختلفت طرق البحث و تنوّعت الاتجاهات و المذاهب. إلى أن أصبح علم اللغة يعرف باللسانيات، وغدا علما قائما بذاته و لذاته كغيره من العلوم. وهذا ما دفعني لطرح بعض التساؤلات:

- هل يمكن لهذا العلم أن يحافظ على استقلاليته؟ و ما هي السبل التي تمكّنه من ذلك؟
- ما الجديد الذي ستقدّمه اللسانيات للبشرية مستقبلا؟
- كيف يمكننا تطوير هذا العلم حتّى يتماشى و متطلّبات العصر؟
- هل يمكن للبحث اللساني أن يقدّم الأدوات العلمية و المنهجية الكافية لإيجاد إجابات علمية دقيقة كافية و شافية للتساؤلات و الافتراضات التي تثيرها الإشكالات الكبرى في الثقافة البشرية؟
- متى ينتقل الفكر العربي من موقع المتلقّي السلبي إلى موقع المشارك و المبدع؟

إنّ هذه التساؤلات كافية لتكون سببا موضوعيا لأيّ دارس يتطلّع للبحث في ميدان اللسانيات، أمّا السبب الذاتي فهو حبّ الاطلاع على الخصائص النظرية و المنهجية لخطاب اللسانيات، و تدعيم رصيدي المعرفي من خلال البحث في هذا الموضوع المتماشي و تخصّصي.

لقد اعتمدت في معالجة هذه الإشكالية على المنهج التحليلي الوصفي؛ لأنّ هذا البحث يتضمّن وجهات النظر التي سبقني إليها اللسانيون و الباحثون، وقد قسّمته إلى فصلين. فالفصل

الأوّل عنونته الخصائص النظرية لخطاب اللسانيات. و تطرّقت فيه لوظيفة اللغة حسب مستوياتها المختلفة، و يتضمّن أربعة مباحث، الأوّل منها خصّصته للوظيفة التداولية، و الثاني للوظيفة الصرفية، و الثالث للوظيفة الدلالية، و الرابع للوظيفة التركيبية. أمّا الفصل الثاني تحت عنوان الخصائص المنهجية لخطاب اللسانيات. و هو الآخر تضمّن أربعة مباحث، الأوّل منها تناول مفهوم المنهج. و الثاني أنواع المناهج في البحث اللساني، و الثالث الخطاب اللساني من الزمانية إلى الآنية، و الرابع مقوّمات الخطاب اللساني. و في الأخير خلصت إلى خاتمة، و توّجته بهذه المقدّمة.

ممّا لا شكّ فيه أنّ هذا الموضوع فيه إنتاج غزير، فالمصادر و المراجع جدّ متوفّرة ، إلاّ أنّني واجهت مشكلة في العثور عليها و اقتنائها من مكتبتنا الجامعية، نظرا لإقبال الطلبة عليها بكثرة من جهة، و نظام المكتبة الذي لا يتناسب و حاجيات الطالب الباحث، بحجّة لدينا تعليمات.

من أمّهات الكتب التي استندت إليها : اللسانيات و أسسها المعرفية لعبد السلام المسدّي، و مباحث في اللسانيات لأحمد حساني، و الألسنية التوليدية و التحويلية لميشال زكريا. فأسأل الله أن يوفّقني و يمكّنني من الإلمام بالموضوع، فإن أصبت فبعونه سبحانه و تعالى، و إن أخطأت فمن نفسي. فاللهمّ يسّر لي أمري و اشرح لي صدري، و احلل عقدة من لساني يفقه قولي.

مسك ختام الكلام، تقدير و عرفان لأستاذي د – هشام خالدي الذي وجّهني بإخلاص، و ظلّ يقدّم لي النصح، و يقوّم الاعوجاج، دون كلل أو انزعاج.

إعداد الطالب محمّد قدّوري

تلمسان يوم : 2018/04/18

الفصل الأوّل

الخصائص النظرية لخطاب اللسانيات.

المبحث الأول : الوظيفة التداولية

المبحث الثاني: الوظيفة الصرفية

المبحث الثالث : الوظيفة الدلالية

المبحث الرابع : الوظيفة التركيبية

المبحث الأول : الوظيفة التداولية

تعتبر الكلمة الوحدة الأساسية للغة ، و الكلمة قد تصيب موضوعها الذي يريده لها صاحبها فتحدث فيه أثرا، ولا يمكن اكتشاف خصائص اللغة إلاّ عن طريق اللغة الحيّة المستعملة من خلال التلفّظ ، و لهذا جاءت اللسانيات الغربية لتعيد للغة الشفهية منزلتها . وهذا شبيه بما قام به الهنود و العرب ، حيث بذلوا جهدا متميّزا في الجانب الصوتي لكتبهم المقدّسة الفيدا و القرآن الكريم ، و ذلك لعلمهم أنّ المكتوب هو تقييد لبعض جوانب الملفوظ و ليس كلّها. و لتفي الدراسات اللسانية الحديثة بالمقصود في تحليل اللغة في ظروفها الطبيعية و منظورا في ذلك إلى حال مستعملها و أهدافه التأثيرية و مستقبلها ، و وسائله التأويلية ، و ما يتقاسمه الاثنان من آفاق مشتركة قد تساعد أو تعيق عملية التأثير الموجودة. لقد برز في اللسانيات مجال يعني بجميع تلك الجوانب ، سمّي بالتداولية ، والتي تعني بدراسة العملية التواصلية بكلّ معطياتها و مقتضياتها الحقيقية و حتّى التوقّعيّة الافتراضية.

1 – ظهور التداولية:

ظهرت التداولية إثر القطيعة التي أحدثتها البنيوية بين العلامات اللغوية وغيرها من العلامات غير اللغوية ، وقد اضطلعت التداولية بإعادة اللحمة بين البنية النحوية الكائنة في اللغة و بين استعمالها في العملية التواصلية كواقع ملموس ، و يرجع مصطلح التداولية بمفهومه الحديث إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس Charles Morris حيث استخدمه عام 1938 م ، علما يهتمّ بدراسة علاقة العلامات بمؤوليها و مفسّريها ، و يرجع إليه أقدم تعريف للتداولية و هي في نظره تعالج العلاقة بين العلامات و مستعمليها. « إنّ لكلّ علامة عند موريس علاقة بعلامات أخرى، أي لما تقوم به العلامة من تهيئة للمؤوّل حتّى يعبّر عن ردّ فعله، من خلال اصطلاحات علامات أخرى ».[1]

1 - فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علّوش ، مركز الإنماء القومي ، الرباط ، 1986، ص24.

يشتمل هذا التعريف اللسانيات و السيميائيات على حدّ سواء كما أنّه يتجاوز المجال الإنسانيّ إلى الحيوانيّ و الآلي. و على الرغم من الإطلاق المبكّر لهذا المصطلح من قبل موريس ، فإنّه لم يصبح علما قائما بذاته ومجالا من مجالات اللغة الذي يعتدّ به و يُؤبه له إلاّ بعد أن أسهم في نموّه و تطوّره ثلاثة من فلاسفة اللغة الذين ينتمـون إلى جامعة أكسفورد ، و هم : أستن Ousteine، سيرل Cirle ، و جرايس Grays، وان هؤلاء من أنصار مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية أو العادية ، التي تهتم بطريقة توصيل معنى اللغة الطبيعية للإنسان من خلال رسالة ما إلى مرسل إليه يؤوّلها .

(لم يكن اعتماد موريس التداولية وليد الصدفة بل نتيجة اهتمامه بعلم التراكيب الذي يعنى بدراسة علاقة العلامات ببعضها البعض، و علم الدلالة الذي يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تحيل أو تدلّ عليها وصولا إلى علاقة العلامات بمؤوّليها و مفسّريها) [1] ؛ إنّ الترتيب الذي اعتمده موريس في هذه الفروع اللغوية الثلاث، علم التراكيب وعلم الدلالة و التداولية لا يمكن أن يكون صدفة ، فهو ينتقل من الخاص إلى العام، حيث تتشابك العلامات اللغوية فيما بينها وفق نظامها الخاص بها ، ثمّ تأتي مرحلة الإحالة على مراجعها ولولا التركيب لما حدثت إحالة و دلالة ، وهذه الأخيرة تبقى دلالات فضفاضة ،و معاني واسعة، حتّى إذا انتقلنا بها إلى إطارها التداولي، حصلت القصدية و زالت الاحتمالية.

و المتأمّل لهذه العلوم الثلاثة يجدها في الحقيقة غير مستغنية عن بعضها، و قد أشار فرنسواز أرمينكو Françoise Arminco إلى أنّ موريس توقّع ما تؤول إليه الدراسات المقبلة من خصوصية في البحث ، وتمايز في مجالات الدراسة و تخصّص فروعها ، ‹‹من أجل هذا لا يصر موريس على تداخل العلاقات الخاصة بهذه الأبحاث في السيمياء، إذ أنّ الأبحاث تنمو انطلاقا من علم التراكيب ، فعلم الدلالة ، ثمّ التداولية و لا يكفي لأحد هذه العلوم بحسب موريس تحديد مفاهيمه الخاصة، إذ لا يمكن للتداولية أن تذهب بعيدا من دون أن تأخذ أوّلا بنظرها البنيات الشكلية، أي القوانين الخاصّة بعلم التركيب ، و يجب عليها أن تبحث ثانيا عن علاقة تداولية، بمعنى أن تقوم أساسا بمعالجة

1 – خليفة بوجادي : دراسة في الوظيفة التداولية. بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في اللغويات.2006م ص12.

استعمال العلامات، و أخيرا يجب عليها البحث في علاقة هذه العلامات بموضوعاتها، أو ما يسمّى الجانب الدلالي الموضوعي ».[1]

في نظر أصحاب فلسفة اللغة الطبيعية المشكل الحقيقي في الفلسفة الحديثة لا يتعلّق باللغة من خلال غموض الدلالة و التباس المفهوم، و إنّما يتعلّق الأمر بالاستعمال غير السليم للغة، فالعديد من الأسئلة الفلسفية ناجم عن عدم إدراك طبيعة استعمال اللغة ، فالتحليل الفلسفي الصحيح يقتضي وصف الاستعمالات العادية للعبارات اللغوية بدل الاقتصار على مناقشتها مجرّدة عن تداولها العادي في ظروف و مقامات محدّدة.

2- مفهوم التداولية:

أ- **لغة**: التداولية من تداول وهو من الفعل دول ، و قد جاء في الصحاح للجوهري[2] الدولة في الحرب، أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى . ويقال : كانت لنا عليه و دولة، والجمع الدُوَل. والدُولة بالضم، في المال و يقال صار الفيء دولة بينهم، يتداولونه، وتداولته الأيدي، أي أخذته هذه مرة و هذه مرة. و يقال : دواليك :أي تداول بعد تداول. أمّا في لسان العرب[3] نجد نفس المعاني و زد على ذلك تداولنا الأمر أي أخذناه بالدول.

تتفق هاته التعريفات على أنّ تداول الأمر أو الشيء هو أخذه بالتداول و بما أنّ الكلام يُؤخذ هو الآخر بين طرفين بالتداول نخلص إلى أنّ التداولية التي تبنّاها اللسانيون العرب تدخل ضمن هذا السياق .

1- فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علّوش ، مركز الإنماء القومي ، الرباط ،1986 ،ص33.

2- الصحاح للجوهري المجلد الخامس دار العلم للملايين مصر تحقيق أحمد عبد الغفور عطار باب اللام، مادة دول.

3- لسان العرب لابن منظور طبعة جديدة تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله، و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة باب الدال مادة دول ص 1435

ب – اصطلاحا: يُجمع جلّ الباحثين اللسانيين الغربيين أو العرب على أنّ مفهوم التداولية أو ما يعرف بـ: (براغماتيك) pragmatique هو الاهتمام بالتواصل و الاستعمال الحقيقي للغة و ما ينبغي الإشارة إليه هو أنّ التداولية لا تنتمي لأيّ مستوى من مستويات البنية اللغوية ، الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو الدلالية ، و عليه فالأخطاء التداوليّة لا يمكن أن نعثر عليها في خروج المتكلّم عن قواعد اللغة في أيّ من المستويات آنفة الذكر ، فهي تستوعبها جميعا ، لكنّها لا تملك وحدات للتحليل أو مستويات للدراسة، إنّه لمن الصعوبة بمكان الإلمام بتعريف مضبوط ودقيق للتداوليّة و ذلك لأسباب منها :

– اتساع رقعتها المفهومية ، بحيث أنّها لا تنتمي لأيّ مستوى من مستويات اللغوية المعروفة لدى الباحثين ، فهي دراسة فضفاضة تلقي بظلالها على جميع المستويات و ليس لها وحدات للتحليل كما ذكرنا سالفا.

– تعتبر التداولية ملتقى لكثير من العلوم، في حين أنّها لا تقف و تستقرّ عند أحد منها ، فهي تلتقي مع علم الدلالة ، و علم اللغة الاجتماعي ، و علم اللغة النفسي، و تحليل الخطاب، يقول محمود أحمد نحلة : « و هي كذلك لا تنضوي تحت علم من العلوم التي لها علاقة باللغة بالرغم من أنّها تتداخل معها في بعض جوانب الدرس ».[1]

تداول الكلام بلغة سليمة من أجل تواصل سليم ليس غاية اللساني وحده بل حتى عالم النفس و الاجتماع و الفيزيولوجيا ، و من ثمّ فالتداولية فعلا تحظى باهتمام كلّ العلوم .

ويقول مانقونو Mangounou: « إنّه من الصعب الحديث عن التداولية ، لأنّ هذا التعبير يغطّيه العديد من التيّارات من علوم مختلفة ، تتقاسم عددا من الأفكار ... و اللسانيون ليسوا وحدهم المعنيين بالتداولية ، بل يعني الكثير من علماء الاجتماع إلى المناطقة و تتجاوز اهتماماتها

1 - محمود أحمد نحلة ، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002، ص 10.

بمجموع الأبحاث المتعلّقة بالمعنى و التواصل ، وتطغى عل موضوع الخطاب لتصبح نظرية عامّة للنشاط الإنساني ».[1]

– و من العوائق التي تقف في وجه التداولية عدم الاستقرار على مصطلح واحد يجمع أهمّ مقولاتها، و كذا مجالاتها، حيث تعدّدت التسميات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي (براغماتيك)

(براغماتيك) pragmatique فقيل : البراغماتية والبراغماتيك و البراجماتية و البرجماتيكن وليس بين هذه الاصطلاحات فرق بعدّها نقلا حرفيا للكلمة الأجنبيّة، و قيل : التداولية ، المقامية، الوظيفية، السياقية ، الذرائعية ، و النفعية ... و لكن مصطلح التداولية هو الذي صار مهيمنا على استعمالات الدارسين.

تختلف تعريفات التداولية حسب التربة التي نشأت فيها ، فكلّ باحث يحاول أن يعرّفها وفق الجانب المعرفي الذي يعتمده في بحثه ، فتعريف اللغوي يختلف عن تعريف الاجتماعي ، وتعريف هذا الأخير يختلف عن تعريف النفساني و هكذا. و لكن السمة الغالبة التي تجمعهم جميعا تهتم بالتواصل و الاستعمال الحقيقي للغة ، فهي إذن تعريفات غير متضاربة بقدر ما هي متفاوتة من حيث العلوم و الخصوص ، و الضبابية و الوضوح.

و قد عرض محمود نحلة مجموعة من التعاريف و انتقد بعض جوانبها ، ثمّ خلص إلى أوجزها و أقربها إلى القبول فقال:« هو دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل ، لأنّه يشير إلى أنّ المعنى ليس متأصّلا في الكلمات وحدها ، و لا يرتبط بالتكلّم وحده ، و لا السامع وحده ، فصناعة المعنى هي تداول اللغة بين المتكلّم و السامع في سياق محدّد ، وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما».[2]

فعلا لا يمكن للكلمات أن تؤدّي معنا معيّنا ما لم يكن توافق بين المرسل و المرسل إليه في سياق محدّد.و لما كان حقل اللسانيات شديد الاتساع مترامي الأطراف ، فقد ظهرت له فروع تختلف عن بعضهاً مثل التداولية الاجتماعية، التداولية اللغوية، و التداولية التطبيقية.

---

1 - مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة ، دراسة نقدية في المصادر و الأسس المعرفية و المنهجية، سلسلة رسائل و أطروحة رقم 4 ، د ت ، ص .253 عن منقونو.

2-مصطفى غلفان ، نفس المصدر.

وعليه فإنّ التداولية الاجتماعية فهي تولي أهمّية لشروط الاستعمال اللغوي التي تُستنبط من السياق الاجتماعي ، و تنطلق من السياق الاجتماعي صوب التركيب اللغوي ، أمّا التداولية اللغوية تدرس الاستعمال اللغوي من وجهة تركيبه ، و تنحو منحى معاكسا للتداولية الاجتماعية ، بحيث تنطلق من التركيب اللغوي إلى السياق الاجتماعي الذي سيق فيه، في حين التداولية التطبيقية تولي عنايتها لمشاكل التواصل و معيقاته في المواقف الاستعمالية المختلفة ، و خاصة عندما يكون في مواقف حسّاسة و خطيرة النتائج، كما هو الحال في جلسات القضاء و الاستشارات الطبيّة .

المبحث الثاني: الوظيفة الصرفية

يعتبر المستوى الصرفي ثاني مستويات التحليل اللساني، و يسمّى العلم الذي يعنى بدراسة هذا الجانب من اللغة بعلم الصرف، و يقابله باللغة الأجنبية (morphologie)، و هو العلم الذي يعنى بدراسة صيغ الكلمات، أو بعبارة أخرى «يهتمّ بالنظر في المورفيمات (morphèmes). و المورفيم هو أصغر وحدة صرفية لا تقبل التقسيم إلى وحدات دالة».[1]

يعرف المورفيم بالمونام Monème عند الفرنسيين أمّا عند العرب فهو الوحدة الصرفية ويمكن أن يطلق المونام على الكلمة . فيا ترى ما هو مفهوم الصرف عند العرب القدامى؟

1- مفهوم الصرف:

أ- **مفهوم الصرف لغة** : جاء في معجم العين للخليل[2] أنّ الصرف هو فضل الدرهم في القيمة، وجودة الفضة ، و بيع الذهب بالفضة. و منه الصبر ، لتصريفه أحدهما بالآخر.

و التصريف اشتقاق بعض من بعض .

وصريفيات الأمور : منصرفاتها، أي تتقلّب بالناس.

و تصريف الرياح : تصرُّفها من وجهة إلى أخرى، و من حال إلى حال، وكذلك تصريف الخيول، و السيول، و الأمور.

و صرف الدهر حدثه. و صرف الكلمة إجراؤها.

أمّا في لسان العرب[3] فقد ورد الصرف بمعنى ردّ الشيء عن وجهه ، اصرف ، يصرفه، صرفا.

فانصرف و صارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه. قال يونس : الصرف الحيلة ، و صرفت الصبيان : قلبتهم .

و يقال فلان لا يحسن صرف الكلام: أي فضل بعضه على بعض.

1- محمود أحمد نحلة ، لغة القرآن الكريم في جزء "عمّ" دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، 1981، ص 381.

2 - العين للخليل مادة صرف.

3 - لسان العرب لابن منظور ، مادة صرف.

و صرف الحديث : تزيينه و الزيادة فيه.

ب- مفهوم الصرف اصطلاحا :

يعرف من الناحية العلمية : بأنّه تحويل أصل الكلمة الواحدة إلى أمثلة متعدّدة، مثل تحويل المصدر إلى اسم فاعل ، و اسم مفعول ، و ظرف مكان، و ظرف زمان ، و اسم تفضيل ، و ذلك بتحويل بناء الكلمة الأصلية إلى عدّة أبنية ، أو هيئات محدّدة ، ممّا يغيّر في معناها .

مثال : صدقَ، صدقٌ، صادق، مصدوق ، أصدق. نلاحظ أنّه مع تغيّر البنية يتغيّر المعنى.

و يعرّف على أنّه تبديل في أصل الكلمة الواحدة إلى أحوال أخرى ، حتى تحقّق المعنى المطلوب منها في الجملة، و يعرف أيضا بأنّه التبديل بين مصادر الأفعال كالماضي ، و المضارع، و الأمر، أو المشتقات التي تعتمد عليها الكلمة، كاسم الفاعل و الصفة و غيرها، و يستنتج من ذلك أنّ علم الصرف، هو علم يبحث عن مفردات الكلام، و أحوال بنائها.

2- مفهوم المرفيم:

أطلق اللسانيون الأمريكيون مصطلح المورفيم على أصغر وحد دالة ينتهي عندها التقطيع اللغوي، و يطلق اللسانيون الفرنسيون المحدثون أمثال مارتني Martini على هذا العنصر اللغوي مصطلح المونام Monème.و المورفيم أو المونام هو ما يسمّى في اللغة العربية بالوحدة الصرفية، و يمكن أن يطلق المونام أيضا على الكلمة، فكلّ كلمة وحدة دالّة والعكس غير صحيح ، فعندما نحلّل كلمة " يكتبان " مثلا في دالة فهي :

حرف الياء الذي يسمّيه النحّاة بحرف المضارعة.

الفعل كتب الذي يمثّل جذر الفعل و الذي يدلّ على الكتابة.

الألف و النون اللذان يدلان على المثنّى.

و قد قسّم الدكتور محمد السعران المورفيمات إلى ثلاثة أقسام :

« الأوّل : و هو الأغلب أن يكون المورفيم عنصرا صوتيا ، و هذا العنصر الصوتي قد يكون صوتا واحدا ، أو مقطعا ، أو عدّة مقاطع .

الثاني : أن يكون المورفيم من العناصر الصوتية المعبّرة عن المعنى ، أو التصوّر ، أو الماهية.

الثالث : الموضع الذي يمثّله في الجملة كلّ عنصر من العناصر الدالة على المعنى».[1]

و على الرغم من أنّ هذا النوع من الدراسة هو حديث العهد إذا ما قورن بتاريخ نشأة الدراسات اللغوية ، إلاّ أنّ معظم اللغات قد عرفت منذ القديم بعض المفاهيم المتعلّقة بالمورفيم كالصيغ الصرفية؛ (الاسمية، الظرفية، الحرفية، و غيرها)، و إن لم تكن تسمّى بأسمائها الحديثة. «لكن ما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه المباحث لم تكن مستقلّة بذاتها، وإنّما كانت تُدرس ضمن علم النحو الذي كان يعتمد في دراسته للغة على منهج معياري تعليمي يقوم على مبدأ الخطأ و الصواب».[2]

و من أدلّة اختلاط مباحث كل من العلمين ببعضهما البعض أنّ المؤلفات الأولى منه لم تكن تحفل بهذا الانفصال ، و لعلّ خير مثال على ذلك كتاب سيبويه (180هـ)الموسوم الكتاب و هو أقدم ما وصلنا من هذه الدراسات.

أمّا الدليل الآخر على ارتباط العلمين و تكاملهما فنجد عند ابن جنّي (ت 392هـ) و هو واحد من أبرز اللغويين العرب القدامى حيث يقول في هذا الصدد : « فالتصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، و النحو إنّما هو لمعرفة أحوالها المتنقلة ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة».[3]

فرّق ابن جنّي في قوله هذا بين علم الصرف، و علم النحو المتلازمين، فهما مستقلاّن عن بعضهما البعض. و قدّم معرفة الصرف على النحو لأنّ في الصرف ثبات أمّا في النحو انتقال. و الأصل أن ننتقل من الحالة الثابتة إلى المتنقّلة.

---

1 - محمود السعران ، علم اللغة، مقدّمة القارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997، ص 36

2 – أحمد محمود قدور ، مبادئ اللسانيات، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1996 ص 137،138.

3– ابن جنّي ، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، القاهرة ،مصر، 1954، ص

3 – مفهوم الكلمة:

أ – مفهوم الكلمة في القرآن:

و رد في لسان العرب في مادة كلم: القرآن كلام الله، و كلماته و كلمته، و كلام الله لا يحد و هو غير مخلوق .

و في الحديث النبوي : أعوذ بكلمات الله التامّات، قيل : هي القرآن .

وقيل: الكلام ما كان مكتفيا بنفسه و هو الجملة، و القول ما لم يكتفي بنفسه و هو الجزء من الجملة.

و قال أحمد بن يحي في قوله تعالى: ﴿ **وَ رُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَ رُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ج وَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾[1]. لو جاءت -كلّم الله موسى- مجرّدة لاحتمل ما قلنا و ما قالوا، يعني المعتزلة ، فلمّا جاء تكليما خرج الشك، الذي كان يدخل في الكلام.

قال تعالى : ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ** ﴾[2] ؛ قال ثعلبة: هي الخصال العشر التي في البدن و الرأس.

و قال تعالى: ﴿ **فَتَلَقَّى ءَادَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ** ﴾[3] ؛ قال أبو إسحاق الكلمات، و الله أعلم، اعتراف آدم و حوّاء بالذنب لأنّهما قالا ﴿ **قالا رَبَّنا ظَلَمنا أَنفُسَنا وَإِن لَم تَغفِر لَنا وَتَرحَمنا لَنَكونَنَّ مِنَ الخاسِرينَ** ﴾[4] .

و قال تعالى ﴿ **إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ** ﴾[5].قال ابو منصور : سمّى الله ابتداء أمره كلمة لأنّه ألقى إليها الكلمة ثمّ كوّن الكلمة بشرا ، و معنى الكلمة معنى الولد، و المعنى يبشّرك بولد اسمه أحمد.

1- سورة **النساء** الآية ﴿١٦٤﴾.

2 – سورة **البقرة** الآية ﴿١٢٤﴾.

3 – سورة **البقرة** الآية ﴿٣٧﴾.

4 –سورة **الأعراف** الآية ﴿٢٣﴾.

5 – سورة **آل عمران** الآية ﴿٤٥﴾.

ب- مفهوم الكلمة لغة: جاء في الصحاح للجوهري[1] الكلام: اسم جنس يقع على القليل و الكثير .و الكَلِم لا يكون اقلّ من ثلاث كلمات ، لأنّه جمع كلمة، مثل نبقة و نبق ، و لهذا قال سيبويه : «هذا باب ما الكلم من العربية»[2] و لم يقل ما الكلام ، لأنّه أراد نفث ثلاثة أشياء ، الاسم ، الفعل، و الحرف، فجاء بما يكون إلاّ جمعا ، و ترك ما يمكن أن يقع الواحد على الجماعة .

و تميم تقول : هي كِلمة بكسر الكاف ، و حكى الفرّاء فيها ثلاث لغات : كَلِمة ، كِلْمة، و كَلْمة، مثل : كَبِد، كِبْد، و كَبْد.

و الكلمة أيضا القصيدة بطولها .

و الكليم الذي يكلّمه، يقال كلّمته تكليما و كِلماً.

و تكلّمت كلمة أو بكلمة. و كالمته إذا جاوبته .

و الكلم الجرح، و الجمع كلوم و كلام.و التكليم التجريح ، قال عنترة:

إِذْ لَا أَزَالُ عَلَى رِحَالَةِ سَامِحٍ نَهْدٍ تُعَاوِرُهُ الكُمَاةُ مكَلَّمِ

و عيسى عليه اللام كلمة الله سبحانه، لأنّه كما انتفع به في الدين انتفع بكلامه.

أمّا في معجم العين للخليل[3] فالكلم : الجرح ، و الجمع الكلوم .

كلِمته أكلِمه كَلما و أنا كالم ، و هو مكلوم ، أي جرحته .

و الكلمة لغة حجازية ، و الكِلمة تميمية ، و الجمع الكَلم و الكِلم.

هكذا ورد في ديوان رؤبة :

لَا يَسْمَعُ الرَّكْبُ بِهِ رَجْعَ الكِلَم

1 - الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4 س 1990.

2 - الصحاح للجوهري، نفس المصدر.

3 - العين للخليل مادة كَلَمَ.

و جاء في لسان العرب[1] أنّ أبو منصور قال: و الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، و تقع على اللفظة مؤلفة من حروف الهجاء ذات معنى ، و تقع على قصيدة بكاملها، و خطبة بأسرها، ويقال : قال الشاعر في كلمته.

لم يضع علماؤنا القدامى تعريفا جامعا مانعا للكلمة على الرغم من أنّها موضوع علم الصرف، و محمود محمود داود يرى «أنّ السبب في ذلك يعود ربّما إلى ربطهم بين النظام الصرفي و النظام الكتابي».[2]

بل كلّ ما قام به النحّاة القدامى في هذا المجال، هو تقسيمهم لأنواع الكلمة، حيث قسّموها إلى: اسم، فعل، و حرف.

و قد وجد علماء اللغة المحدثون صعوبات كثيرة في تحديد مفهوم الكلمة ، و ذلك لتنوّع صورها و تعدّد دلالاتها. فقد يُشتقّ من الجذر الواحد للكلمة كلمات أخرى تحمل دلالات مختلفة مثل: عمل، عمال، معمل، وقد تكون الكلمة اسم علم مفرد مثل: مراد، مريم، أو اسم علم مركب تركيبا إضافيا مثل صلاح الدين ، أو اسم علم مركب تركيبا مزجيا مثل: حضر موت، و قد تكون اسما مشتقّا مثل : كاتب ، كتاب ، مكتوب، استكتب...

و نتيجة لهذا التنوّع فقد رأى العلماء أنّه من الإجحاف أن ندرج كلّ هذه الأصناف المختلفة من العناصر اللغوية تحت تسمية واحدة وهي الكلمة، فكلمة رجل مثلا هي كلمة مفردة، ولكنّها تحمل دلالتين هما:

1 – الدلالة على معنى الرجولة (جنس الرجال).

2 الدلالة على الجمع ، و ذلك بإضافة حرف الألف إلى كلمة (رجل) و تغيير حركة الحرف الأوّل من الفتح إلى الكسر (رجال). و في كلمة (يخرجون) نجد أنّها بالإضافة إلى ما تحمله من دلالة على

---

1 - لسان العرب لابن منظور باب الكاف ، مادة كَلَمَ.

2 - محمد محمود داود ، العربية و علم اللغة الحديث، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001، ص 163.

التعلّم ، فهي في الوقت نفسه تحمل دلالات أخرى ، و هي الدلالة على الحاضر والمستقبل و الجمع، و الغيب ، «وقد نتجت هذه المعاني كلّها عن تغيير بنية هذه الكلمة وعن ما لحقها من إضافات».[1] و نتيجة لهذا الغموض في تحديد مفهوم الكلمة فقد دعا بعض اللسانيين استبدال مصطلح الكلمة بالمورفيم Morphème.

هناك من قسّم الكلمة إلى ثلاثة أصناف هي:

– **الكلمة الصوتية** : و هي التي ينظر إليها من الناحية الصوتية بغضّ النظر عن المعنى الذي تدلّ عليه و مثال على ذلك : على (ala) و في (fi) في اللغة العربية .

– **الكلمة النحوية** : و هي الكلمة الواحدة التي قد تدلّ على معنيين مختلفين أو أكثر و مثال ذلك حرف الجرّ (على) أو الفعل (علا) فالكلمتان متطابقتان من الناحية الصوتية إلاّ أنّهما تختلفان اختلافا مطلقا من الناحية النحوية ، و من أمثلة ذلك عصا التي تدل على المنسك و عصى التي تدلّ على الرفض و الخروج عن الطاعة.

– **الكلمة المعجمية** : وهي المادة الخام التي نستخدمها في التأليف و بناء الكلام و يعرّفها مصطفى حركات « ... و تتمثّل الكلمة المعجميّة في جذر الكلمة .الذي يمثّل المادة الخام التي نستخدمها في تأليف الكلام ، وهي بهذا الاعتبار كلمة مجرّدة يتنوّع استعمالها تبعا لتنوّع المعاني المراد تبليغها، و المقامات التي يرد فيها الكلام، فيمكنني مثلا من الكلمة (عَلِمَ)وهي كلمة معجميّة أن أستخرج أشكالا مختلفة مثل: علمت، علم، عالم، أعلم ... ».[2]

عليه فالكلمة تأخذ معناها في سياق الكلام، فقد نجد للكلمة الواحدة في حدّ ذاتها دون إجراء أيّ تحيل معنى آخر أو أكثر.

1 – حلمي خليل ، مقدّمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، ط 1، 2006 ، ص88، 89.

2 – مصطفى حركات، اللسانيات العامّة و القضايا العربية، المكتبة المصرية، بيروت لبنان، ط 1، 1998،ص46، 47.

المبحث الثالث : الوظيفة الدلالية

إنّ المستويات اللغوية المختلفة من أصوات و أبنية صرفية و أنساق تركيبية لابدّ أن تكون حاملة للمعاني أي الدلالات ، و قضية الدلالة اهتمّ بها الباحثون و الدارسون من فلاسفة و لغويّون و بلاغيون و علماء الأصول و غيرهم، القدامى منهم و المحدثون. ويدخل ضمن البحث الدلالي علم المعاجم و صناعتها بالتركيز على المفردات و دلالاتها وأصولها و تطوّرها التاريخي و معناها الحاضر وكيفية استعمالها ، و تدخل تحت هذه القضايا مسائل تتعلّق بالتعدّد الدلالي و الاشتراك اللفظي و الترادف و التضاد و المكوّنات الدّلالية للفظ الواحد. و من جهة أخرى ترصد قدرة مستعمل اللغة على إنتاج و تأويل الخطاب باعتبار أنّ هذه القدرة الخطابية جزء من القدرة اللغوية و يعدّ عبد القاهر الجرجاني (471هـ) من الأصوليين الأوائل الذين ميّزوا في دراستهم بين معرفتين: المعرفة بأوضاع اللغة معجما ونحوا التي يتقاسمها كلّ المتكلّمين و امتلاك ما أسماه – الفصاحة – في إنتاج الخطاب والتي ينفرد بها متكلّمون دون غيرهم . فعبد القاهر الجرجاني يطلب من المتلقي من أجل أن يفهم معنى المعنى أو المعنى الشأني لعبارة أن يكون محيطا بالعلاقات غير اللغوية التي يتوقّف عليها المعنى الشأني . لأنّ العبارة قد يكون لها مقام حضاري اجتماعي ، و لا يمكنها أن تقضي معناها الصحيح إلاّ في إطاره. فمثلا في قول الخنساء : كثير الرماد يشتمل على كناية و الغرض منها كثرة الطهي و الدلالة على الكرم. و لا يمكننا الوقوف على المعنى الثاني لمثل هذه العبارات إلاّ بمعرفة المقام الحضاري و الاجتماعي بعينه.

1 – تعريف الدلالة:

أ–الدلالة لغة:

ورد في معجم العين دلّ : الدلّ ، دلال المرأة إذا تدلّلت على زوجها تريه جراءة عليه في تغنّج و تشكّل ، كأنّها تخالفه و ليس بها خلاف.

و الرجل يدلّ على أقرانه في الحرب يأخذهم من فوق.

و الدالّة : ممّا يدِلّ الرجل على من عنده منزلة أو قرابة.

و الدلالة مصدر الدليل (بالفتح و الكسر) .

و الدِّليلاء : يمدّ و يقر ، و معناه ما دلّكم عليه.

أمّا في الصحاح مادة دلل فالدليل ما يستدلّ به.

و الدليل: الدالّ، و قد دلّه على الطريق، يدلّه دلالة و دِلالة و دلولة و الفتح أعلى.

و أنشد أبو عبيدة : إنّي امرؤ بالطرق ذو دلالات.

و الدلّ : الغنج و الشكل . وقد دلّت المرأة و تدلّلت و هي حسنة الدِّلّ و الدلال.

ب- الدلالة اصطلاحا:

من مميّزات التراث العربي أنّه يتمركز حول القرآن الكريم ، بأبعاده الروحية ، الاجتماعية ، العلمية ، واللسانية ، إذ كان الوحي منذ نزوله محلّ تأمّل و تدبّر لقوله تعالى: ﴿كتاب أنزلنا إليك مبارك ليدبّروا آياته و ليتذكّر أولو الألباب﴾[1]

و الدلالة - في نظر أبي هلال العسكري (400هـ)- «هي سبيل الاستدلال لحصول الإعلام بإدراك المعلوم المقصود من فعل الدلالة ، غير أنّ الدلالة المقصودة هاهنا قد تكون قصديه أو غير قصديه، فهي تتحقّق سواء أكان هناك قصد أم لم يكن، فالمآل الدلالي ينتهي إلى تأويل المتلقّي». [2]

أمّا عند الراغب الإصبهاني(565هـ) فهي «ما يُتوصّل به إلى معرفة الشيء ، كدلالة الألفاظ على المعاني و دلالات الإشارات ، الرموز ، الكتابة ، و العقود في الحساب ، وسواء أكان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أم لم يكن».[3]

أمّا الشريف الجرجاني (816هـ) فيقول بشأنها:« هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به

---

1 - الآية 29 سورة ص.

2 - أبو هلال العسكري ، الفروق في اللغة ،ص59.

3 - الراغب الإصبهاني، المفردات في غريب القرآن ، مادة دلّ ، ص247.

بشيء آخر، و الشيء الأوّل هو الدّال و الشيء الثاني هو المدلول».[1] إنّ هذا التعريف نجده يحيط إحاطة شاملة بشروط حدوث الدلالة ، سواء أكان ذلك يتعلّق بالدلالة اللفظية أو بالدلالة العقلية. و في سياق آخر في حديثه عن الدلالة يقول : «هي جعل شيء بإزاء شيء آخر ، حيث إذا فهم الأوّل فهم الثاني».[2]

يمكننا القول في هذا المقام أنّ الموجود في الأذهان ، أو صوغ العقل ، يلازم الموجود في الألفاظ أو اللسان ، ملازمة اقتضائية ، إذ أنّهما متضايفان من حيث الصلة الذهنية فكلاهما يقتضي بالضرورة وجود الآخر فإذا حضر في ذهن شخص ما مدلول ما ، استلزم حضور صورته السمعية ، أو الحامل المادّي له المعروف في عرف الاستعمال .

2- مصطلح الدلالة عند المحدثين :

تعدّد مصطلح الدلالة عند المحدثين مثلما تعدّد عند القدماء فقد « أصبح البحث الدلالي من المحاور الهامّة في علم اللغة الحديث ، و تحدّد له المنوال العلمي بعدما تبلور المصطلح و ظهر في ساحة النشاط الفكري الإنساني على يد ميشال بريال Michel Brayen حين كتب سنة 1897 بحثا تحت عنوان essai de sémantique.»[3]

كان بذلك أوّل من استعمل مصطلح sémantique بوصفه مبحثا لسانيا يقابل المبحث الفونولوجي و المبحث التركيبي . و لا يختلف اثنان في أنّ البداية الجادّة لعلم الدلالة بمفهومها المعاصر كانت انطلاقا من نتائج التحوّل المنهجي الذي أحدثه دي سوسير في مجال البحث اللساني بكلّ أبعاده ، و يظهر أثره في :

---

1 - الجرجاني ، علي بن محمد ، حاشية على شرح الشمسية، ص176.

2 – الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص46.

3 - أحمد حساني ، مباحث في اللسانيات ، منشورات كلّية الدراسات الإسلامية و العربية ، سنة 2013 ، ط2، ص280.

أ – التمييز بين الدراسة التاريخية و الدراسة الوصفية الآنية، و هو الأمر الذي لفت انتباه الباحثين في علم الدلالة إلى أهمّية المنهج الآني في التعامل مع البنية الدلالية للنظام اللساني .

ب – جعل اللسان نسقا متكاملا أو مجموعة مؤلّفة من عدّة أنظمة متشابكة ، نشأ عن هذا التصوّر ظهور مدارس بنيوية مختلفة في أوروبا وأمريكا، ممّا كان له أثر كبير في الدراسة الدلالية.

أصبحت المقاربة العلمية للدلالة في ضوء النظرية اللسانية الحديثة تختلف عن المنوال الدلالي في مرحلة ما قبل اللسانيات من عدّة نواح أهمّها :

– تطبيق المنهج الوصفي الآني ، و الابتعاد تدريجيا عن المنهج التاريخي.

– الاهتمام بالبنية الدلالية العميقة للتركيب.

– تأكيد دور السياق في إبراز العلاقات الدلالية الانتقائية في الخطاب اللساني.

و بهذا التحوّل المنهجي أخذ علم الدلالة مساره الطبيعي ،فأصبح يحتلّ حيّزا رحبا ضمن اهتمامات الفكر اللساني بوصفه علما قائما بذاته يتناول جانبا هامّا من جوانب اللغة الإنسانية. إلاّ أنّ الدراسات الدلالية اصطدمت في بداية أمرها بعوائق حالت دون تحقيق الأهداف المتوخّاة في هذا المجال ، و أعظم هذه العوائق شأنا في تعثّر الدراسة اللسانية يرجع إلى طبيعة المعنى في ذاته اي لم يكن من اليسير حصره في مجال معيّن، و ضبطه ضبطا مانعا للبس و التشعّب الذي يلاحظ في طريقة التفسير و يعود ذلك إلى الصور المختلفة التي يظهر فيها ، و منها :

– مدلول المداخل المعجمية بمعزل عن السياق .

– مدلول المداخل المعجمية في إطار السياق اللساني.

– مدلول المداخل المعجمية من خلال البنية التركيبية .

– أثر الجوانب الثقافية و الحضارية في التفسير الدلالي.[1]

1- نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ، 1978، ص317.

و هو الأمر الذي جعل الباحثين اللسانيين إلى عهد قريب يتجنّبون الولوج في أعماق البنية الدلالية في وصفهم النسق اللساني ، و تحليله معوّلين في ذلك كلّه على الجانب الظاهر الملحوظ دون سواه ، وهو المنهج الذي كان مألوفا لدى اللسانيين التوزيعيين .و في ظلّ التحوّل المنهجي للنظرية اللسانية – بكلّ أبعادها- أخذ التفسير الدلالي للعناصر اللسانية مسارات تختلف باختلافات الاتّجاهات اللسانية ، ممّا أثرى الدراسة الدلالية بزخم كثيف من النظريات المتباينة تارة، و المتقاربة تارة أخرى ،و من بين هذه النظريات :

– النظرية السلوكية :

« يرتكز التفسير السلوكي للظاهرة اللغوية على المعطيات العلمية للسلوكية béhaviorisme و هي نظرية من نظريات علم النفس ، شاعت في النصف الأوّل من القرن العشرين ، و توغّلت في كلّ الميادين العلمية آنذاك ، حتّى أوشكت أن تكون المنهج الفريد المعتمد في تقصّي مظاهر النشاط الإنساني ، فإذا هي تقتحم الميدان اللساني ، فتظفي عليه طابعها الخاص ، فأمست الأشكال اللغوية حينئذ تُحلّل كما هي ملحوظة في الواقع اللغوي دون أيّ اعتبار للبنية الضمنية المتوارية خلف البنية الظاهرة».[1]

إنّ العملية التواصلية من وجهة نظر النظرية السلوكية ، لا تعدو أن تكون آلية تقوم على مفهوم المثير و الاستجابة .

تطوّرت النظرية السلوكية و أخذت مسارها الطبيعي في الوصف اللساني على يد اللساني الأمريكي بلومفيلد Bloomfield الذي كان جادا في تطبيقها و متهيّئا لنتائجها و انعكاساتها على وصف بنية النسق اللساني و تفسيرها تفسيرا آليا.

ترتكز هذه النظرية في جوهرها على بعض الأسس العلمية منها :

1 -. Jean Dubois et autres. Dictionnaire de linguistique. P63 عن أحمد حساني.

أ – عدم الاهتمام بالجوانب الذهنية مثل العقل ، و التصوّر ، و الفكرة ،و دحض كلّ تحليل نفسي يعوّل على الاستنباط ، و إبراز ما يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة بالاعتماد على السلوك الظاهر دون سواه ، و عندما يطبّق هذا المنهج على الظاهرة اللغوية ينصبّ التحليل على الأشكال اللغوية الظاهرة ، و المواقف المباشرة التي أدّت إلى إنتاجها في الواقع اللغوي. لذلك أطلق بعضهم على اللغة مصطلح السلوك النطقي، أو السلوك اللغوي.

ب – التقليص من دور الدوافع و القدرات الفطرية في الظواهر السلوكية و إعطاء أهمّية قصوى لعملية التعليم في اكتساب النماذج السلوكية.

ج – التواصل اللغوي في نظر السلوكيين لا يعدو أن يكون نوعا من الاستجابات لمثيرات ما تقدّمها البيئة أو المحيط.

« ما انتهى إليه بلومفيلد Bloomfield من إسقاطات سلوكية على الظاهرة اللغوية إنّما بناه على تلك الأسس المشار إليها سالفا فكانت حصيلة ذلك كلّه أن أقرّ مبدئيّا بأنّ الجوانب الدلالية للعناصر اللسانية لا تعدو أن تكون الموقف الذي يقوم فيه المتكلّم – المستمع المثالي للغة بالإنتاج الفعلي للكلام ، و ردّ الفعل أو الاستجابة التي يتطلّبها ذلك من المستمع».[1]

كان من الضروري أن يستدرك بلومفيلد إهماله للجانب الدلالي ، لأنّه لا يمكن على أيّ حال من الأحوال أن نتعامل مع العقل البشري معاملتنا للحيوان، فالقدرات الذهنية و الخيارات التي يمتلكها الأوّل يفتقر إليها الثاني.

« ترتكز المعطيات العلمية للتفسير السلوكي على التجارب المخبرية التي أجريت على الحيوانات ، و النتائج المحصّل عليها في هذا المجال جعلت السلوكيين يعمّمونها على الظاهرة السلوكية لدى الإنسان ، فتبدو اللغة– وفق هذا المنظور – سلسلة من الاستجابات المتتالية ».[2]

1 - ميشال زكريا ، مباحث في النظرية الألسنية و تعليم اللغات،ص145/144.

2 - ميشال زكريا ، الألسنية (علم اللغة الحديث)، مبادئها و أعلامها ص73 .

يمكننا القول أنّ التفسير السلوكي للدلالة اللسانية قد يكون ناجعا لحدّ ما في تفسير بعض الكلمات ذات الإحالة المحسوسة التي يمكن لنا معايشتها في الواقع اللغوي بناء على مظاهرها الفيزيائية المميّزة ، لكن على الرغم من ذلك سيظلّ هذا التحليل محدودا ، لأنّه لا ينطبق على الجانب الأعظم من الكلمات اللغوية ،« و قد يكون هذا السبب الذي جعل بلومفيلد يقلّل من شأن التحليل الدلالي ، و يستبعده مؤقّتا من منهجه الوصفي، على أساس أنّ أي تفسير علمي دقيق لمدلولات الأشكال اللسانية يتطلّب معرفة علمية بعالم التكلّم، ولكن مستوى المعرفة حاليا لا يسمح بتحقيق ذلك ».[1]

الأمر الذي جعل تلاميذه من بعده يتخلّون عن التحليل الدلالي في وصفهم النسق الدلالي ، لا لعدم أهمّيته بل لعدم توافر نظرية دلالية متكاملة قادرة علميا على أقل تقدير أن تفي بمتطلّبات الدال و المدلول على حدّ سواء. إذن الاتجاه اللساني الذي يتبنّى النظرية السلوكية في التحليل الدلالي، لم يسهم في تطوير الدراسة الدلالية ، بسبب تلك النظرة الآلية للمعنى.

– النظرية السياقية :

إنّ أقلّ الناس معرفة بما تحقّق في رحاب الدراسة الدلالية لا يدرك أنّ اعتماد السياق

في استجلاء دلالة العناصر اللسانية ، قد أولع به اللسانيون إيلاعا شديدا ، إذ أمسى الأساس

المعوّل عليه لدى عصبة غير قليلة من الباحثين الدلاليين. « غير أنّ الذي اهتمّ اهتماما كبيرا بالسياق في الثقافة اللسانية المعاصرة هو الباحث الإنجليزي فيرث Firth الذي ارتبط اسمه بهذه النظرية، فهو يرى أنّ الميزة الجوهرية التي تتميّز بها اللغة الإنسانية هي وظيفتها الاجتماعية و أنّ إنتاج الملفوظات اللسانية يتمّ في إطار سياق الموقف الاجتماعي و الثقافي ، و بذلك يبرز المتكلّم – المستمع للغة دوره و شخصيته في البيئة اللسانية المتجانسة ».[2]

1- Jean Dubois. Dictionnaire de linguistique. P37.

2 - John Lyions sémantique linguistique. P233 عن أحمد حساني.

يعدّ المعنى في نظر فيرث Firth مجموعة مركّبة من العلاقات السياقية، و على الدراسة الفونولوجية و التركيبية و المعجمية و الدلالية أن تعالج مكوّنات هذه المجموعة في إطار سياقها ، « فالدراسة الدلالية حسب مفهومه ينبغي لها أن تربط الملفوظات اللسانية بسياقها الموقفي الذي تُنتج فيه بالفعل ، ولذلك فإنّ عملية التحليل الدلالي تتمّ وفق سياقية منسّقة من الأحداث ، بتداخل سياقات مختلفة ، تنتمي في مجموعها إلى سياق عام ، ينعت بالسياق الثقافي ، وهو الإطار العام الذي يحتوي المواقف اللسانية ».[1]

إنّ إبراز أهمّية السياق الثقافي هاهنا، يردّ إلى أنّ فيرث كان شغوفا بالفكرة التي كانت سائدة في الأوساط اللسانية و الأنثربولوجية التي تقرّ بوجود علاقة أساسية بين النسق اللساني ، و ثقافة المجتمع المستعمل لذلك النسق ، و بذلك أصبحت الملفوظات اللسانية عسيرة التفسير إلاّ بردّها إلى سياقها الثقافي .

يتبيّن ممّا ذكر أنّ التفسير الدلالي في ظل النظرية السياقية ينبني مبدئيا على حصر السياقات المختلفة التي يظهر عادة فيها العنصر اللساني ، بوصفه مدخلا معجميّا غير ثابت يتغيّر بتغيّر المواقف و السياقات المختلفة التي يرد فيها ، سواء أكانت هذه السياقات لسانية أم غير لسانية.

– نظرية الحقول الدلالية:

« يكون حريّا بنا ، في هذا السبيل الذي نحن بشأنه، أن نعرّج صوب تحوّل منهجي آخر في مسار الدراسة الدلالية ، و هو التحوّل الذي يهدف إلى تصنيف الداخل المعجمي في انساق بنيوية وفق علاقات دلالية مشتركة ، حيث تبلورت في ظل هذه المقاربة المنهجية نظرية تنبني على علاقات لسانية مشتركة يمكن لها أن تكوّن بنية من بنى النسق اللساني».[2] كحقل الألوان و حقل القرابة

1- John layions sémantique linguistique. P235

2- George Mounin . Clefs pour la linguistiques .p160 عن أحمد حساني.

العائلية ، و حقل مفهوم الزمان ، و حقل مفهوم المكان ، إلى غير ذلك من الحقول التي يعسر على الدارس حصرها في هذا المقام .

« إنّ نظرة واحدة إلى واقع النظرية اللسانية المعاصرة تهدي إلى أنّ فكرة الحقول الدلالية لم تتبلور و تأخذ مسارها الطبيعي ، في رحاب الدراسة اللسانية ، إلاّ في الأعوام العشرين أو الثلاثين من القرن العشرين».[1] و يعود الفضل في ذلك إلى دي سوسير الذي كان قد وضع اللبنة الأساسية الأولى لهذا التوجّه ، حينما أومأ مسبقا إلى « وجود علاقات دلالية بين الألفاظ بإمكانها أن تصنّف النسق اللساني إلى مجموعة من الأنساق ، يختلف بعضها عن بعض ، و هو ما يسمّى بالعلاقات الترتيبية rapports associatifs».[2] غير أنّ هذا لا يعني أنّنا نقلّل من جهود اللغويين العرب الأقدمين، في محاولة الاضطلاع بدراسة معجمية ، تعوّل على الحقول الدلالية، حين تصنيفهم المداخل المعجمية التي تكوّن الرصيد المعجمي للسان العربي ، « فقد تنبّه نفر غير قليل من أسلافنا إلى أهمّية هذا المبحث، فأدّى بهم ذلك إلى وضع معاجم حقلية، و هو ما أضحى يسمّى عندهم بمعاجم الموضوعات، تلك المعاجم التي تزخر برصيد ثري من الحقول الدلالية التي فيها من الدقّة ما لا ينكر ولا يردّ. فمن الحقول التي كتبوا فيها حقل الإنسان، و حقل الخيل، و حقل الحشرات، وغيرها من الحقول ».[3]

– النظرية التفسيرية :

1- أحمد مختار عمر ، علم الدلالة، عالم الكتب، بيروت،ط 4، 1993 ،ص 82.

2- Ferdinand de saussure. Cours de Linguistique génerale.p173

3 - أحمد حساني ، مباحث في اللسانيات ، منشورات كلّية الدراسات الإسلامية و العربية ، دبي سنة 2013 ، ط2، ص231. نسخة إلكترونية.

تقترن النظرية التفسيرية في علم الدلالة بالتحوّل المنهجي لمسار الدراسة اللسانية الذي حدث في ظلّ النظرية التوليدية و التحويلية ، و هو التحوّل الذي يعدّ قفزة نوعية في مجال الدراسة التركيبية و الدلالية على حدّ سواء. و ما هو جدير بأن نشير إليه ، بادئ ذي بدء، هو أنّ النظرية اللسانية التوليدية التحويلية في مرحلتها الجنينية ، أهملت الجانب الدلالي في النموذج التحليلي، و ما كان ذلك إلاّ لأنّها تأثّرت بالنزعة اللسانية التي كانت سائدة آنذاك ، في رحاب المنهج الوصفي التوزيعي الذي هيّأ منوالا وصفيا ينحو نحو مقاربة الأشكال اللسانية دون أدنى اعتبار لما يتوارى خلف الأشكال الظاهرة من بنى عميقة مقدّرة .

لقد استدرك رائد اللسانيات التوليدية و التحويلية نعوم تشومسكي Naom Chomsky ذلك في كتابه الموسوم أوجه النظرية التركيبية (1965) ، و هو الكتاب الذي ضمّنه مباحث شتّى تفي في مجملها بمتطلّبات الدال و المدلول معا، سواء تعلّق الأمر بالبنية الإفرادية أم التركيبية.و كانت أوّل محاولة جادّة لإدماج التحليل التركيبي في التحليل الدلالي تلك المحاولة التي قام بها كاتز و فودور سنة (1963)، ثمّ كاتز و بوسطال (1964) ، و هي المحاولة التي تبنّاها تشومسكي فيما بعد لإعادة صياغة منوال النظرية التوليدية و التحويلية التي أضحت تنعت حينئذ ، بالنظرية النموذجية .

« لقد افترض كاتز و بوسطال مبدئيّا أنّ التفسيرات الدلالية للتركيب ، تتمّ في المجال الإجرائي للبنية العميقة دون سواها، و لذلك كلّ المعلومات الدلالية التي يقدّمها المكوّن الدلالي تتوافر في مستوى البنية العميقة، أمّا التحويلات التي يحتمل إجراؤها على هذه البنية فلن تغيّر شيئا من المحتوى الدلالي للتركيب ».[1]

لقد أوحت الفرضية اللسانية التي أرسى أسسها الثلاثي (كاتز ، فودور ، و بوسطال) إلى تشومسكي بأن يعيد النظر في منواله التركيبي الذي وضعه سنة (1957) ، فاستدرك بذلك ما فاته في مجال التفسير الدلالي للبنى التركيبية ، حيث ملأ الفجوة المنهجية ؛ أي إدماج التركيب في الدلالة ،

1 – أحمد مختار عمر ، نفس المصدر ،ص66

تلك الفجوة التي ما فتئت تعوق الجهود اللسانية ، حيث انصرف إلى استكشاف العلاقات التركيبية و الدلالية للنظام اللساني حسب الفرضية الجديدة. و من هنا أصبحت النظرية التوليدية و التحويلية منوالا لسانيا متكوّنا ذا مكوّنات ثلاث: مكوّن تركيبي، مكوّن دلالي، و مكوّن فونولوجي .

إنّ المنوال التوليدي التحويلي يعوّل في تأسيس منهجه على فرضية لسانية مؤدّاها أنّ المتكلّم – المستمع المثالي للغة أثناء أدائه أو تلقّيه الفعلي للكلام ، يفسّر الجملة على نحو تركيبي ؛ أي يقوم بعملية إسقاط معاني المداخل المعجميّة على الأركان التركيبية.

و بناء على ما تمّ ذكره ، فإنّ البنى السطحية للنظام اللساني مهما اختلف نسقها فإنّها ترتدّ إلى بنية عميقة ، و هي البنية الفريدة القادرة دون سواها على تقديم التفسير الكافي للتركيب . ومن ثمّة فإنّ التحويلات المحتمل إجراؤها مهما تعدّدت ، فإنّها لا تغيّر شيئا من المحتوى الدلالي للتركيب.

المبحث الرابع : الوظيفة التركيبية

1 – مفهوم التركيب :

أ – التركيب لغة : جاء في معجم العين رَكِبَ (فلان فلان) يركبه ركبا، إذا قبض على فودي شعره ثمّ ضربه على جبهته بركبته.

و رواكب الشحم : طرائق بعضها فوق بعض في مقدّم السنام، فأمّا في المؤخّرة فهو الروادف، الواحدة راكبة و رادفة .

و الركيب : اسم للمركّب في الشيء.

و المركّب : المثبت في الشيء.

أمّا ركب في لسان العرب : ركب الدابّة يركب ركوبا عليها .و كلّ شيء علا فقد ركبه .

وفي حديث أبي هريرة : إذا عمر قد ركبني، أي تبعني و جاء على أثري .

و تراكب السحاب و تراكم : صار بعضه فوق بعض.

و ركّب الشيء : وضع بعضه على بعض ، وقد تركّب و تراكب.

و المتراكب من القافية : كلّ قافية توالت فيها ثلاث أحرف متحرّكة بين ساكنين.

يظهر من خلال هذا التعريف أنّ التركيب في اللغة سمّي كذلك لتتابع الألفاظ في الجملة.

ب – التركيب اصطلاحا :

بدأ الاهتمام بوصف الجملة و تحليلها كظاهرة لسانية خلال القرن العشرين، نظرا لطبيعة البنية التركيبية لها، إذ يمكننا توليد عدد لا حصر له من البنى اللسانية ، زيادة على كونها الرابط الضمني بين التمثيل الصوتي و التمثيل الدلالي للنظام اللساني .وهذا ما جعل اللسانيون يطوّرون المعطيات العلمية للبحث عن أنجع الآليات، وصولا إلى النظرية التوليدية التحويلية المعاصرة.

و مهما تعدّدت الاتّجاهات اللسانية المعاصرة و تباينت، فهي عيال على المبادئ النظرية التي جاء بها دي سوسير و التحدّيات التي طرحتها في رحاب البحث العلمي للظاهرة اللغوية.

إنّ من يتوخى معرفة التطوّر المرحلي في البحث اللساني فلا محيص له من أن يلمّ بأهمّ المفاهيم الأساسية التي قال بها دي سوسير لكونه المؤسّس الأوّل لها . و في هذا الشأن يقول (J.Lyons) : « يمكن لنا التمييز إلى حدّ الآن بين عدد كبير من المدارس في ميدان اللسانيات غير أنّ كلها دون استثناء خاضعة للتأثير المباشر و غير المباشر لدروس دي سوسير ».[1]

لقد أمست اللسانيات منوالا علميا يحتلّ موقعا مركزيا في ميادين شتّى من ميادين العلوم الإنسانية ، و هو الأمر الذي أدّى إلى إثراء النموذج التحليلي و المعجم المفهومي بمصطلحات لسانية مثل :

النسق : système

التعارض: opposition

الدال : signifiant

المدلول: signifier

السيميائية: sémiologie

العلاقات الترتيبية: rapports associatifs

العلاقات الركنية: rapports syntagmatiques

أشار دي سوسير مبكّرا إلى عقم الدراسة التركيبية التقليدية ؛ لأنّها قائمة على أصول معيارية ، تعتمد مبدأ الخطأ و الصواب ، حيث أشار إلى ذلك بواضح العبارة في مقدّمة كتابه اللسانيات العامّة حين قال : « لقد بدأ اللغويون بوضع ما يسمّى بالقواعد ، فهذه الدراسات التي بدأت عند اليونان ، و تابعهم في ذلك الفرنسيون بصفة خاصّة ، مبنية على المنطق ، و خالية من كلّ تصوّر

1- J.Lyons linguistique générale p32 عن أحمد حساني.

علمي (...) تهدف هذه الدراسات فقط ، إلى توفير القواعد للتمييز بين البنى الصحيحة و غير الصحيحة، إنّها دراسات معيارية تبتعد عن الملاحظة الصرف ».[1]

إنّ العناصر اللسانية في السياق المنطوق أو المكتوب ترتبط فيما بينها بحكم الطبيعة الخطّية للغة ، ممّا يسمح بتوالي العناصر اللسانية في سلسلة الكلام ، و لذلك فإنّ التأليف بينهما الذي يُعتمد عليه في تطويل الكلام ينعت بالخطّ الركني الذي يتكوّن من عنصرين لسانيين فأكثر، و العناصر المرتّبة و المتجاورة في الخطّ الركني لا تأخذ قيمتها إلاّ بالمقابلة بينها و بين العناصر التي تسبقها أو التي تلحقها أو بهما معا ، و من جهة أخرى فإنّ الكلمات بمعزل عن الأداء الفعلي للكلام ، هي في علاقة قائمة على التشابه ، من حيث ترتيب وحداتها في الذاكرة ، و ذلك ما يسمّيه دي سوسير بالعلاقة الترتيبية .

تعدّ أفكار دي سوسير تأسيسا علميا واضح و واسع الأثر في المدارس اللسانية التي تلت ظهور كتابه ، ممّا أثرى الدراسة التركيبية برصيد نظري ، يتجلّى أثره في المسار التحوّلي لوصف البنية التركيبية للغات ، وتحليلها في ضوء المنحى المنهجي للاتجاهات اللسانية المختلفة التي طوّرت منوال بحثها تطوّرا ملحوظا، تبدّى أثره في النتائج المتحصّل عليها في ميدان وصف البنى التركيبية لاحقا.

2- الدراسة التركيبية التوزيعية

لقد تميّز النشاط اللساني الأمريكي عن نظيره الأوروبي، و اتّضح ذلك جلّيا بالخصوص عند بلومفيلد حين صدر كتابه الموسوم اللغة (Langage - Language) عام 1933 الذي هيّأ الدراسة اللسانية في أمريكا منهجيّا لكي تنعت بالبنيوية و الوصفية تارة ، والتوزيعية تارة أخرى .

بعدما استوحى بلومفيلد المعطيات النظرية لعلم النفس السلوكي الذي كان سائدا آنذاك، في كلّ مجالات الفكر الإنساني ، أسقطها على المنهج الوصفي اللساني ، ممّا أدّى إلى ظهور نظرية لسانية متكاملة قائمة على أساس مفهوم الوظيفة (Fonction - Function)، « بيد أنّ مصطلح

1- الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث ، مجلّة اللسانيات ، عدد 2 (1972) ص40، ص13. عن أحمد حساني.

الوظيفة في أوّل أمره استخدام استخداما جزافيا لأنّه أُفرغ من محتواه العلمي الذي عُرف به ، إذ كان المقصود من نعت عنصر لساني بأنّه وظيفي هو الإشارة إلى موقعه بالنسبة إلى العناصر المحيطة به، أو بالأحرى توزيعه في السياق الكلامي ، لذلك استبدلها موريس سوادش (Morris Swadesh) [1] بكلمة توزيع distribution ، و منه وسم هذا الاتجاه بالتوزيعي (Distributionnalisme –) – « Distributionalism [2]

في الواقع المنحنى اللساني التوزيعي يعدّ ردّة فعل على الدراسة اللسانية التقليدية التي ما برحت ترسّخ مبدأ الخطأ و الصواب في التقعيد المعياري للغات ، من هذا المنطلق فإنّ اللسانيات التوزيعية تنفرد بالرؤية الوصفية الظاهرة في تعاملها مع الأشكال اللغوية ، فهي تتوخّى ذلك لتحقيق معاينة السياق الكلامي عن كثب ، و محاولة ضبط توارد المؤلّفات اللغوية في هذا السياق حسب المواقع التي تتبدّى فيها عادة. حينئذ يدلّ مصطلح التوزيع على الموقع الذي يحتلّه العنصر اللساني ضمن حواليته المألوفة . « يشعر المتكلّم – المستمع المثالي– للغة حين إحداث الفعل الكلامي ، كأنّه يقوم بعملية انتقاء العناصر اللسانية التي تحقّق المحتوى الفكري لكلامه في الواقع ، بيد أنّه في الحقيقة ليس حرّا سوى في اختياره لوحدات الفئات التي ترد عادة معا، و لا يقوم باختيارها إلاّ في الترتيب الذي ترد فيه هذه الفئات ».[3]

يظهر أنّ المتكلّم ملزم باختيار الألفاظ التي ترد في تركيب معيّن لأداء رسالة ما، بل قد يكون ملزما على اختيار ترتيب معيّن لها حفاظا على المعنى. بمعنى آخر معنى أي تركيب يستدعي عادة نفس الألفاظ المتواترة فيه.

---

1 - Morris Swadesh لساني أمريكي (1909-1967).

2 – الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث ، مجلّة اللسانيات ، عدد 2 (1972) ص 57.

3 - ميشال زكريا ، الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت 1984، ص246.

« إنّ العناصر اللسانية التي لها التواتر نفسه في السياق يقال إنّ لها التوزيع نفسه، فهي بذلك بدائل توزيعية ».[1]

ومن هنا فإنّ التحليل الذي يعوّل على موقعية فئات الكلم وتوزيعها ضمن سياقها المألوف «يتوخّى استكشاف آلية لغة من اللغات من خلال وضع لائحة للوحدات الأساسية في كلّ مستويات الدراسة اللغوية ، و من خلال تحديد الفئات التي تنتمي إليها و استكشاف تآلفها فيما بينها ».[2]

يتمّ التغيير في التركيب بتغيير أحد عناصر الجملة أو أكثر ، شريطة أن تكون هذه الوحدات متآلفة فيما بينها حتّى تكون فعلا بدائلا توزيعية.

« و لذلك أخذ التوزيعيون – كما أخذ بعض النحاة العرب الأقدمين – يحدون كل جزء من أجزاء الكلام بما يمكن أن يوجد حوله من عناصر في السياق الذي يرد فيه عادة . فهم يعرّفون أقسام الكلم تعريفا موقعيا . فكلّ العناصر التي تحتلّ الموضع نفسه في السياق تنتمي إلى القسم نفسه من أقسام الكلام ».[3]

و تجدر الإشارة هنا إلى ما فعله ابن مالك (672هـ) في ألفيته حين تعرّض لأقسام الكلام ، فقد عرّفها حسب موقعيتها تماما كما فعل التوزيعيون ، حيث ورد في ألفيته :

بِالجَرِّ وَ التَّنْوِينِ، وَ النِدَا، وَ أَلْ وَ مُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ
بِتَا فَعَلْتَ وَ أَتَتْ وَ يَا افْـعَلِي وَ نُـونُ أَقْـبِلَنَّ فِعْلٌ تَجَلَّى
سِوَاهُمَا الحَـرْفُ كَهَلْ وَ فِي لَمْ ...

---

1 – Jean Dubois. Dictionnaire de linguistique. P164. عن أحمد حساني.

2– ميشال زكريا ، الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت 1984، ص15.

3- جورج مونان ، مفاتيح الألسنية ، ص104.

لما نتأمّل هذا التعريف نجد ابن مالك قد راعى في ذلك توزيع العناصر اللسانية ، و جعل همّه الأوّل أن يفي التعريف حقّه بتحديد الحوالية اللسانية (Environnement) التي تتباين العناصر اللسانية وفقها من حيث تواترها في السلسلة الكلامية المنطوقة.

لقد انفردت الدراسة اللسانية التوزيعية باتخاذها منهجا و أساليب محدّدة ، و أكثر وضوحا و دقة ، ممّا كان مألوفا آنذاك في الدراسة التركيبية التقليدية ، « فالتحليل التركيبي التوزيعي يمثّل أولى المحاولات لوصف البنية التركيبية وصفا بنيويا تامّا ».[1]

« يعرف المنهج الأساس المعتمد في تحليل البنية التركيبية لدى التوزيعيين بالتحليل إلى مؤلّفات ، فتفكّ بنية الجملة عن طريق هذا التحليل ليس على أساس أنّها مؤلّفة من طبقات مرصوفة بعضها إلى جانب بعض، بل على أساس أنّها مؤلّفة من مكوّنات الجملة بعضها أكبر من بعضها الآخر إلى أن يتمّ تحليلها إلى عناصرها الأوّلية من المورفيمات»[2] لكون المورفام (Morpheme) وحدة دنيا تفيد دلالة يبرزها التحليل. « إنّ أوضح صورة للفرق بين اللسانيات التوزيعية و اللسانيات الأوروبية المعاصرة تتجلّى في مفهوم مصطلح المورفام ، فعند التوزيعيين له مفهوم خاص يختلف عن المفهوم الأوروبي الذي يدلّ على الوحدة النحوية مقابل الوحدة المعجمية ، هذا المفهوم الذي يعتمده بالخصوص مارتيني ومن يقتفي أثره ، حيث يستعمل هؤلاء جميعا مصطلح مونام monéme للتعبير عن معنى المورفام عند التوزيعيين ».[3]

أصبح هذا النمط من التحليل سائدا في كلّ منوال يسعى إلى وصف البنى التركيبية للّغات سواء أكانت تلك اللغات معروفة كاللغات الهندو – أوروبية ن أم مجهولة كلغة الهنود الحمر.

---

1 - جورج مونان، نفس المصدر، ص 108.

2 – نايف خارما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1978، ص 290.

3 – كالرين فوك ، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ص22 .

كان هذا التحليل إذن وسيطا يطغى على ما سواه في تحليل بنية الجملة إلى «العناصر التي تتألّف منها ، و معرفة أيّ جزء من أجزاء الكلام يتبع كلّ عنصر ، و ذلك بموجب سلوكه اللغوي في الجملة، و الاهتداء إلى علاقة الكلمات بعضها ببعض ».[1]

و نمثّل لهذا التحليل بالعبارة الآتية:

أتتكم فالية الأفاعي .

تتكوّن هذه الجملة من مؤلّفين مباشرين هما:

أتتكم فالية الأفاعي

1 2

و المؤلّفان 1 و 2 يمكن لنا تحليلهما إلى مؤلّفين أيضا :

أتت كم فالية الأفاعي

3 4 5 6

و المؤلّفان 3 و 6 يمكن لنا تحليلهما إلى مؤلّفين:

أتى ت أل أفاعي

7 8 9 10

يتبدّى لنا من هذا التحليل أنّ الجملة العربية – أنموذج التحليل – تتكوّن من عشرة مؤلّفات يمكن لنا تصنيفها وفق التتابع التالي :

أ – 1 ، 2 ،3 ،و 6 مؤلّفات مباشرة، أي أنّها تقبل التحليل إلى مِلّفات أصغر.

ب - 4، 5، 7 ، 8، 9، و 10 مؤلّفات نهائية، أي أنّها لا تقبل التحليل إلى مِلّفات أصغر منها ذات دلالة.)[2]

1- نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. ص 291 .

2- أحمد حساني مباحث في اللسانيات سلسلة الكتاب الجامعي منشورات كلّية الدراسة الإسلامية و العربية، دبي، ط 2، سنة 2013، ص 232/231.

و للتوضيح أكثر نمثّل لذلك بواسطة ما يسمّى عند التوزيعيين بصندوق هوكات .

أتى	ت	كم	فالية	ال	افاعي
أتت		كم	فالية	الأفاعي	
أتتكم			فالية الأفاعي		
أتتكم فالية الأفاعي					

يعدّ التمثيل التوزيعي للجملة حسب صندوق هوكات تمثيلا تصاعديا ، يبدأ من حيث أن ينتهي التحليل إلى مؤلّفات ، أي ابتداء من العناصر التي لا تقبل التحليل إلى مؤلّفات أصغر ، و هي المؤلّفات النهائية للجملة، و نهاية التحليل بالنسبة لصندوق هوكات هي الجملة بوصفها وحدة لسانية تقبل التحليل إلى شطرين أساسين ، ينعتان على التوالي بركن فعلي و ركن اسمي ، أو مسند و مسند إليه.

و بهذه الطريقة وحدها يمكن للباحث في ميدان اللسانيات ضبط الأشكال اللسانية في أي لغة من اللغات و تصنيفها ، لأنّ « النحو حسب هذه المدرسة هو علم تصنيفي غايته ضبط الصيغ الأساسية في اللغة حسب درجة التواتر لا غير ».[1]

3- الدراسة التركيبية الوظيفية

يقتفي اللسانيات الوظيفية أثر ديسوسير في إبراز أهمّية الوظيفة الإبلاغية للّغة ، و قد نشأ هذا الاتجاه مبكّرا في أحضان النزعة الفونولوجية ، وفي رحاب نشاط حلقة براغ اللسانية ، و تجلّت مبادئ

1 - د .عبد السلام المسدّي الأسلوب و الأسلوبية ص204.

هذا الاتجاه اللساني بوضوح في الدراسة الفونولوجية، كان هذا التحوّل طبيعيا لكون الأصوات في تأليفها قائمة على الاختيار و المقابلة، ممّا يسهّل عملية فرز العناصر المتشابهة و المتباينة ، من حيث السمات الأساسية للنظام الصوتي ، و يمثّل هذا الاتجاه – في مجال الدراسة التركيبية – مجموعة من اللسانيين يتقدّمهم اللساني الفرنسي أندري مارتيني André Martinet.

يرى مارتيني André Martinet أنّ الوظيفة الأساسية للّغة هي التواصل بين أفراد المجتمع اللغوي ، هذه الوظيفة الإنسانية تؤدّيها اللغة بوصفها مؤسّسة إنسانية على الرغم من اختلاف بنيتها من مجتمع لغوي إلى آخر . و هذا لا يعني أنّ مارتيني ينفي الوظائف الأخرى التي تؤدّيها اللغة ، بل يقرّ بها إلاّ أنّه يجعلها ثانويّة ، فالوظيفة الجوهريّة للغة تتمحور حول الإبلاغ والتفاهم و الاتصال بين أفراد المجتمع اللغوي.

« ليست اللغة في نظر مارتيني نسخا للأشياء كما هي في الواقع ، بل هي بنى منظّمة يتطلّع المتكلّم من خلالها إلى عالم الأشياء و الأحاسيس ، و بذلك تتكوّن الخبرة الإنسانية ، و من ثمّة ، فإنّ تعلّم لغة أجنبية ليس معناه وضع علامات جديدة لأشياء مألوفة لدى المتكلّم ، بل هو اكتساب نظرة تحليلية مفارقة في إطار التواصل بالتعرّف على البنى اللغوية الجديدة التي يرى من خلالها الواقع بطريقة مختلفة عن لغته الأمّ ».[1]

4 – الدراسة التركيبية التوليدية و التحويلية:

أحدث التحوّل النظري للسانيات – في أمريكا خاصّة – ثورة داخل الدراسة التركيبية البنيوية ، أو بالأحرى الدراسة التركيبية التوزيعية ، فكانت الإرهاصات الأولى لإعادة صياغتها و إخراجها في شكلها الجديد بدأت تتجلّى في مرحلتها الجنينية مع فكرة التحوّل التي تبناها اللساني الأمريكي زليق هاريس ، مبكّرا و هو قطب من أقطاب المدرسة التوزيعية ، و إن كانت هذه المحاولات تبدو ناقصة بإغفالها الجانب الدلالي ، إلاّ أنّها كانت تكفي مرحليّا لتقديم تجارب مفيدة أدّت إلى الترميم الذاتي لتلك النظرية و تحسينها و إلى ولادة نظرية جديدة أكثر اكتمالا .

1- André Martinet, Eléments de linguistiques générales, P9-12

و لهذا فإنّ فضل تشومسكي في السبق إلى هذا الترميم لا يمارى فيه ولا يردّ ، إذ كان للنظرية اللسانية التي جاء بها أثر بالغ في إنماء الدراسة التركيبية ، و توطيد منهجيّة خاصّة لدراسة الجملة و تحليلها ، و استكشاف بنيتها في ضوء المعطيات النظرية للسانيات التوليدية و التحويلية التي أفردت لدراسة الجملة تكثيفا نظريا حتّى أوشكت أن تكون هي إيّاها ، فما انفكّت تلك النظرية تتبلور و تتّضح معالمها الكبرى على إثر تراكم النتائج المحصّل عليها في مجال تطبيقها.

كانت كتابة تشومسكي الأولى لا تتعدّى حدود مبادئ اللسانيات التوزيعية لكونه تلميذا لهاريس ، لكن ما أن أخرج كتابه الأوّل سنة 1957 البنى التركيبية حتّى أنشأت المفاهيم التوزيعية تتراجع عن مركز الصدارة لتحلّ محلّها مفاهيم جديدة . ثمّ كان كتابه أوجه النظرية التركيبية (1965) بلورة شبه مكتملة للنظرية التوليدية و التحويلية التي طرحتها في مجال تطبيقها .

و بهذا يكون تشومسكي قد حاول التعامل مع اللغة بهدف بناء نظرية لسانية بديلة قادرة على أقلّ تقدير أن تفي بمتطلّبات الدال و المدلول على حدّ سواء ، هذا الأخير الذي أقصي من التحليل في رحاب المنوال التوزيعي ، و ذلك لأنّ المنهاج الذي كان سائدا لدى المدرسة التوزيعية كان منهجا شكليا يتوخّى الوصف السطحي للأشكال اللغوية كما هي منطوقة بالفعل ، دون أدنى جهد لتفسير القدرة الضمنية التي تظهر هذه الأشكال .

« ولهذا كانت ثورة تشومسكي في إطار البحث اللساني مفارقة منهجية في الواقع، مفارقة بين النزعة العقلانية و النزعة التجريبية، ثمّ كرّست النتائج المحصّل عليها في مجال البحث اللساني لدحض الفكر السلوكي ، و النزعة التجريبية حول طبيعة الذهن الإنساني».[1]

استفاد تشومسكي من هاتين النزعتين ، و ربط بين العقل و التجربة ليخلص إلى النظرية التوليدية التحويلية.

1 – جون سيرل ، تشومسكي و الثورة اللغوية ، مجلّة الفكر العربي ، عدد 9 ، مارس 1979، ص124.

« لقد رفض تشومسكي الوصف القائم على الملاحظة الشكلية للحدث اللغوي لأنّ التحليل اللغوي لا ينبغي أن يكون وصفا لما كان قد قاله المتكلّمون الممارسون بالفعل للحدث اللغوي، و إنّما شرح العمليات الذهنية و تعليلها ، العمليات التي من خلالها يمكن للإنسان أن يتكلّم بجمل جديدة».[1]

لقد استطاعت النظرية اللسانية التوليدية و التحويلية أن تعرّج بالبحث اللساني من منهج يتوخّى معطيات علم النفس السلوكي إلى منهج عقلي همّه إزاحة النقاب عن القدرات الكامنة وراء الفعل اللساني ، و السعي من أجل تعليله و تفسيره بدلا من وصفه وصفا شكليا. ونظرا لهذه الأهمّية تعدّ النظرية الأوسع انتشارا ، و الأكثر توافقا مع طبيعة اللغة البشرية ،و لم تأتي هذه النظرية دفعة واحدة ، بل مرّت بمراحل اقتضتها طبيعة البحث العلمي المتجدّد.

إنّ اللغة في نظر تشومسكي لا تعدو أن تكون « مجموعة متناهية ، أو غير متناهية من الجمل ، كلّ جملة منها طولها محدود ، و مكوّنة من مجموعة متناهية من العناصر ، كلّ اللغات الطبيعية في شكلها المكتوب و المنطوق تتوافق مع هذا التعريف ، و ذلك لأنّ كلّ لغة طبيعية تحتوي على عدد متناه من الفونيمات ، علما بأنّ عدد الجمل غير متناه ».[2]

صرّح تشومسكي بأنّ هذه الفكرة ليست بجديدة ، و إنّما قال بها همبلد منذ ما يزيد عن قرن، «اللغة استعمال غير متناه بوسائل متناهية ».[3] بيد أنّ هذه الفكرة أقدم بكثير ممّا يتصوّر تشومسكي، فقد كان قال بها العرب الأقدمون منذ ردح قليل من الزمن، يقول سيف الدين الآمدي (631هـ) في هذا السمت : « إنّ الأسماء ، و إن كانت مركّبة من الحروف المتناهية فلا يلزم أن تكون متناهية ».[4]

1- مازن الوعر ، النظريات النحوية و الدلالية في اللسانيات التوليدية و التحويلية، مجلّة اللسانيات ، عدد6 (1982)، ص25.

2 - نعوم تشومسكي ، البنى التركيبية ،1957،ص22 .

3 - المرجع نفسه،ص 9 .

4- الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام ،ص26 .

لقد قلبت النظرية التوليدية و التحويلية التحليل التوزيعي رأسا على عقب ، إذ اعتمد تشومسكي على قواعد توليدية تنعت بقواعد إعادة الكتابة و هذه القواعد هي" مجموعة من القوانين التي تمكّن الباحث من أن يفرّع الجملة مبتدئا بـ: ج (جملة) = ركن اسمي + ركن فعلي ، لكونهما الركنين الرئيسيين للجملة ، ثمّ تعاد كتابة كلّ ركن على حدة بواسطة قواعد إعادة الكتابة إلى أن تنتهي العملية بتوليد جملة. و نمثّل لهذه القواعد بالمشجّر الآتي : [1]

المجتهد نال الجائزة.

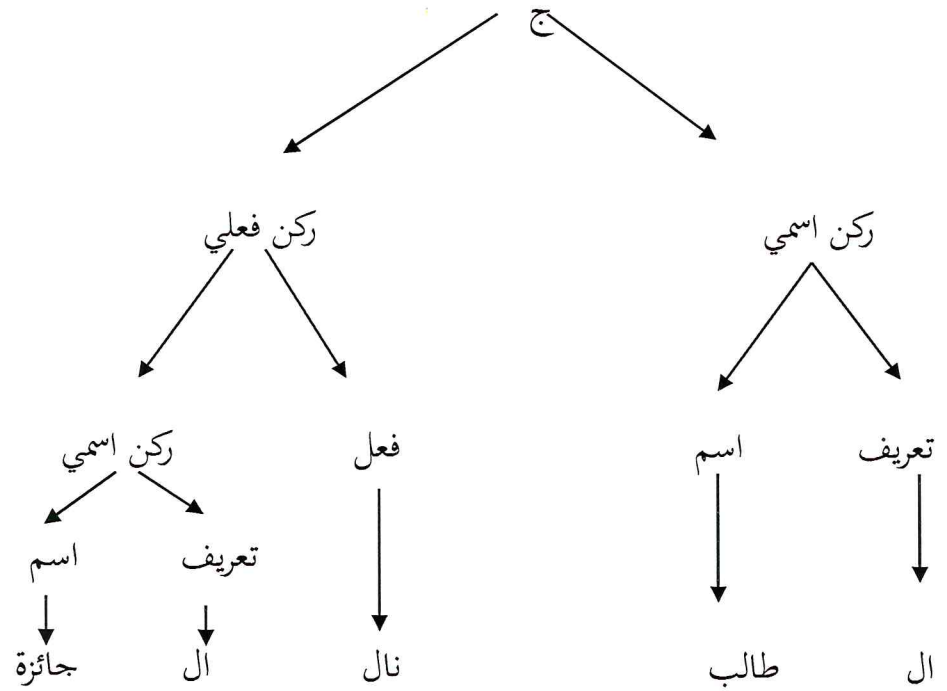

إنّ القواعد الركنية بإمكانها توليد كلّ الجمل الأصولية في اللغة، بيد أنّ هذه القواعد لا تستطيع تفسير بعض الجمل المتطابقة و المتداخلة ، أي الجمل ذات البنى المعقّدة ، ممّا دفع تشومسكي إلى الإقرار من الناحية النظرية بإمكانية توافر أكثر من قاعدة واحدة يمكنها توليد الجمل الأصولية للغة كلّها ، و ذلك بالتصرّف في العناصر اللغوية للجملة من تقديم وتأخير. أمّا القاعدة

1 -أحمد حساني مباحث في اللسانيات سلسلة الكتاب الجامعي منشورات كلّية الدراسة الإسلامية و العربية، دبي، ط 2، سنة 2013، ص 232/231.

التحويلية فتكمن أهمّيتها في قدرتها الذاتية على تفريغ الجمل من خلال العلاقة التي تتبدّى في ضوء ما تقدّمه هذه القواعد من إجراءات تفسيرية من خلال « بيان العمليات التحويلية المسموح بها ضمن القواعد، و تحديد عددها و ترتيبها ، و تعداد القيود المتعلّقة بتطبيقها ».[1]

و تنقسم القواعد التحويلية إلى قسمين : قواعد تحويلية وجوبيه ، و قواعد تحويلية جوازيه (اختيارية)، و يعرف هذا في التراث النحوي العربي بالوجوب و الجواز ؛ وجوب أو جواز تقديم عنصر أو حذف عنصر.

يختلف مفهوم التحويل من اتّجاه لساني إلى آخر ، فهو « عند هاريس يختلف عمّا هو عليه عند تشومسكي؛ عند الأوّل مشروط بإجراء توزيع الكلمات و استبدالها ، بينما عند الثاني مشروط بالجانب الذهني للمقولات النحوية ».[2]

يتحقّق التحويل عند هاريس ، باشتقاق جملة من جملة أخرى منفصلة عنها تماما ، بينما التحويل في اللسانيات التوليدية و التحويلية « ينظم الجمل في مجموعات فرعية من ناحية ، و يصلها من ناحية أخرى بصورها المنطقية التحتية ،قد تقدّم الصورة الواحدة اشتقاقا لشكلين ظاهرين أو أكثر».[3]

ممّا سبق نستخلص أنّه لتحليل البنية التركيبية وفق المعطيات النظرية للسانيات التوليدية و التحويلية لابدّ من تطبيق القواعد الركنية أوّلا ، ثمّ الانتقال إلى القواعد التحويلية بأشكالها المختلفة ، وفي نهاية المطاف تطبيق القواعد المورفو– فونولوجية، (تحوّل الجملة الأصولية في اللغة إلى الشكل المنطوق) تؤدي هذه العملية مرتّبة بالشكل المذكور إلى توليد الجملة في شكلها النهائي.

---

1 – ميشال زكريا ، الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت 1984، ص130.

2 – صالح الكشو ، الوضع الابيستمولوجي للسانيات ، مجلّة المعرفة ، عدد266، ص19

3 – نفس المرجع ، ص19.

ما انفكّ تشومسكي يعمل جاهدا على تهذيب و تطوير النظرية التوليدية و التحويلية حتّى اكتملت، و آتت ثمارها في كتابه – أوجه النظرية التركيبية 1965- الكتاب الذي يعدّ مرحلة حاسمة في مجال التنظير الفعلي للسانيات التوليدية و التحويلية و بذلك بلغ التحليل التركيبي أوجه.

لن تؤدّي اللغة الوظيفة التبليغية المنوطة بها، إلاّ في كنف نسق تام بين الوظيفة التداولية، الصرفية، الدلالية، و التركيبية، بل لا يمكن الاستغناء عن أيّ منها. و في ظلّ العولمة، وبعد تحوّل العالم إلى قرية، أصبح الوضع يتطلّب خطابا لسانيا موحّدا، يفكّ العزلة، و يقرّب بين شعوب العالم أكثر، و لن ينجح هذا الخطاب إلاّ إذا تظافرت الجهود، و كانت هناك دراسة واعية بعيدة عن ايّ عصبية، أو عرقية، أي من خلال دراسة منظّرة وممنهجة.

الفصل الثّاني

الخصائص المنهجية لخطاب اللسانيات.

المبحث الأول : مفهوم المنهج

المبحث الثاني: أنواع المناهج في البحث اللساني

المبحث الثالث : الخطاب اللساني من الزمانية إلى الآنية

المبحث الرابع : مقوّمات الخطاب اللساني

المبحث الأوّل : مفهوم المنهج

تعريف المنهج:

أ – **المنهج لغة** : أخذ في المعاجم التراثية حيّزا كبيرا و متنوّعا، فقد ورد في الصحاح للجوهري، «المنهاج و المنهج لغتان. و كلاهما الطريق الواضح البيّن المستقيم. و كذلك النهج بفتح و سكون.

أنهج الطريق ، أي استبان ، و صار نهجا واضحا بيّنا.

قال يزيد بن الخذّاق العبيدي:

و لَقَد أَضَاءَ لكَ الطريقَ وأَنْهَجَتْ سُبُلُ المسالِكِ و الهُدَى تُعدي

أي تعين و تقوّي .

و نَهَجْتَ الطريق إذا أبنته و أوضحته.

يقال : اعمل على ما نَهَجْتُه لك ».[1]

كما أورده الزبيدي في قاموسه تاج العروس للزبيدي، « نَهَجَ و أَنْهَجَ لغتان ، و نهج الطريق سلكه.

واستنهج الطريق: صار نهجا واضحا بيّنا. كأنهج الطريق إذا وضح و استبان.

و يقال فلان يستنهج سبيل فلان أي يسلك مسلكه».[2]

و جاء في لسان العرب لابن منظور« فالمنهج و المنهاج : الطريق الواضح و النهج بتسكين الهاء هو الطريق المستقيم و أنهج الطريق وضُح و استبان و صار نهجا بيّنا و واضحا».[3]

أمّا المعاجم الحديثة فقد تناولت المنهج من معطيات مختلفة فنجد منها المعجم الوسيط« المنهاج : الطريق الواضح ، و الخطّة المرسومة، و منه منهاج الدراسة ، و منهاج التعليم و نحوهما

و المنهج : منهاج (ج) مناهج ،

---

1 - الجوهري : الصحاح، مادة نهج.

2 - الزبيدي : تاج العروس ، نهج .

3 – ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط3،1994،مادة نهج.

و النهج الطريق البيّن الواضح.

يقال هذا نهجي و لا أحيد عليه ».[1]

ب – المنهج اصطلاحا : هو تلك السبل التي يسلكها الباحث خلال عمله للوصول إلى الهدف الذي وضعه نصب أعينه ، و من أجله كان البحث .

كثرت التعريفات الاصطلاحية للمناهج ، إلاّ أنها تدور كلهّا في دائرة واحدة و منها :

« إنّه الطريقة التي يتّبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة» [2]

و يعني أيضا « إنّه الطريقة مجموعة من القواعد العامّة التي يتمّ وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم » [3]

تعني كلمة المنهج في أصلها الطريق المؤدّي إل الغرض المطلوب ، و تعني في الفكر العلمي المعاصر ، الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامّة ، تهيمن على سير العقل ، و تحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

و المنهج بهذا المعنى قد يكون مرسوما من قَبل بطريقة تأمّلية مقصودة ، و قد يكون نوعا من السير الطبيعي للعقل لم تُحدّد أُصوله من سابقا، ذلك أنّ الإنسان في تفكيره قد ينظم أفكاره، و يرتّبها حتّى يصل إلى المطلوب على أيسر وجه ، على نحو طبيعي تلقائي ليس فيه تحديد و لا تأمّل قواعد معلومة من قبل ، فهذا منهج أيضا، و لكنّه منهج تلقائي . أمّا إذا تأمّلنا في المنهج الذي نسير عليه في تحصيلنا لمعارفنا العلمية ، و حاولنا أن نحدّد له قواعد ، و نسنّ له قوانينه ، و نتبيّن أوجه الخطأ و الانحراف من أجله الصواب و الاستقامة، ثمّ كوّنّا من هذا كلّه طائفة من القواعد العامّة الكلّية التي تخضع لها في المستقبل طرائق بحثنا ، فإنّ المنهج يكون منهجا عقليا.

---

1 – المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر، ط4،2004، مادة نهج.

2 – محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي، التصميم و المنهج و الإجراءات، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ط 2، 1982، ص77.

3 – د– عمار بحوش ، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية، الجزائر المؤسّسة الوطنية للكتاب، ط 2، 1985م،ص19 .

المبحث الثاني: أنواع المناهج في البحث اللساني

تختلف المناهج تبعا لاختلاف العلوم . إلاّ أنّه يمكننا ردّها إلى منهجين رئيسيين هما الاستدلالي و التجريبي، و يضاف إليهما منهج ثالث خاصّ بالعلوم الأخلاقية أو التاريخية و هو منهج الإسترداد. فالمنهج الاستدلالي أو الرياضي هو المنهج الذي نسير فيه من مبدأ إلى قضايا تنتج عنه بالضرورة دون أن نلجأ إلى تجربة، و هو منهج العلوم الرياضية خصوصا، أمّا التجريبي فيجمع بين الملاحظة و التجربة في نفس الوقت، نسير منهما معمّمين حتّى يصحّ الاستنتاج، و هذا منهج العلوم الطبيعية و الفزيائية على الخصوص، أمّا المنهج الاسترجادي أو التاريخي فيتمّ على استرداد الماضي تبعا لما تركه من آثار كيفما كان هذا الأثر، وهو مستخدم في العلوم التاريخية أو الأخلاقية.

عموما المنهج هو السبيل الذي يسلكه الباحث في بحثه للوصول إلى الحقيقة المنشودة، و قد يضطرّ الباحث إلى اتّباع منهجين أو أكثر في بحثه إذا كان متشعّبا.

عرف البحث اللساني ثلاثة مناهج أساسية هي: المنهج التاريخي ، و المنهج الوصفي ، فالمنهج المقارن.

1 – المنهج التاريخي: يعتمد هذا المنهج على اللغة المكتوبة (المخطوطات و النقوش المحفوظة على الأحجار أو أوراق البردي[1]، أو ألواح الطين...) على أساس أنّ اللغة المنطوقة تمثّل جانبا مخادعا و متغيّرا. و هذا المنهج يتتبّع حالات تطوّر البنية و التراكيب و الدلالة مع الاهتمام بمدى تأثير الإقليم الجغرافي على الظاهرة اللغوية عبر التاريخ، فيهتمّ بوصف و تسجيل ما مضى من وقائع و أحداث الماضي، ويقوم بدراستها و تفسيرها و تحليلها على أسس علمية دقيقة؛ حيث تجعل الباحث يشعر بالمشكلة و يقوم بتحديدها ، و يصيغ الفرضيات المناسبة و يدرسها و يحلّلها قصد الوصول إلى حقائق و تعميمات تساعده على فهم الحاضر على ضوء الماضي ، و تتمثّل أهمّيته فيما أنّه : يسمح بحلّ مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي و يسمح بإعادة النظر في البيانات و تقييمها بالنسبة لفروض معيّنة أو نظريات في الحاضر دون الماضي.

---

* البردي: نبات مائي كالقصب كانوا في القديم يستعملون قشره للكتابة.

2 – المنهج المقارن: تجلّى هذا المنهج مع ظهور اللغة السنسكريتية التي كانت حافزا للدراسة المقارنة في اللغة الهندو أوربية، و يقوم هذا المنهج على الدراسة النحوية و الصرفية و الدلالية بمقارنة تجري بين لغتين أو أكثر من فصيلة لغوية واحدة ، كالفصيلة السامية مثلا ، فتهتمّ بدراستها من حيث الأصوات و تشكيلاتها و بنائها و مخارجها و صفاتها و وظائفها. « يعنى هذا المنهج بانتقاء الوحدات اللغوية القديمة و مقارنتها بملي فابلها في اللغات التي يراد معرفة قرابتها ».[1] و من مهامّ هذا المنهج إعادة بناء و تقويم النصوص اللغوية غير الموثوق بصحّتها، التي عالجت الكثير من الظواهر اللغوية، و قدّمت الأعمال الأدبية في ميدان الشعر و النثر و النقد و تسهيل البحث في ميدان الفصائل اللغوية و روابطها التركيبية وصولا إلى لغة الأمّ ... مما تسهم في « تحديد درجة الصلة بينها و استخراج الصيغ الأكثر قدما بعدّها أصلا مشتركا لبقيّة الوحدات، و إذا ما وجد المقارن تماثلا جليّا بين هذه الصيغ، فإنّه لا محالة يتأكّد من أنّها قد انحدرت من لغة أمّ واحدة ».[2] فقد كانت مبادئ هذا المنهج في غاية الدقة و الوضوح ، كونها تكشف عن جلّ أوجه الشبه و الاختلاف بين حادثتين أو أكثر و ترتبط بحوادث اجتماعية محدّدة بزمانها و مكانها و تاريخها ، فيتميّز بذلك موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى و تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المنهج قديم قدم الفكر الإنساني ، فقد استخدمه أفلاطون و أرسطو كوسيلة في الحوار أو في المناقشة ، بهدف قبول أو رفض القضايا أو الأفكار المعروضة للنقاش.

3 – المنهج الوصفي: سيطر المنهج التاريخي على البحث اللغوي إلى غاية القرن التاسع عشر، و جاء على أعقابه المنهج الوصفي الذي اعتمده دي سوسير D.Saussure و تغيّرت المعطيات في دراساته ، حيث دعا إلى وصف اللغة كما هي و ليس كما يجب أن تكون ، فاهتمّ في تأسيس نظريته على التمييز بين الكثير من الثنائيات ، أو التناقضات ، و يعتمد هذا المنهج في دراسته للغة على اللغة المنطوقة، بالتركيز على « طبيعة المتكلّم و شخصيته العلمية و الثقافية أو على الراوي اللغوي حيث

1- أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطوّر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص70.

2- أحمد مومن ، المرجع نفس، ص 70.

يدرس لهجة معاصرة كمصدر منهجه الوصفي ».[1] و يتميّز هذا المنهج بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع فيقوم بوصفها و توضيح خصائصها اعتمادا على اختبار عيّنة ممثّلة للمجتمع على أساس معيار مميّز يمكّننا من التعميم ، و تبرز أهمّيته في أنّه يسمح بجمع المعلومات الحقيقيّة و التدقيق و التفصيل لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين، فيضع النقاط على حروف المشكلة الموجودة ، كما أنّه يمكّننا من معرفة ما يفعل الأفراد في مشكلة ما و يستفيد بذلك من آرائهم و خبراتهم باتخاذ القرارات المناسبة التي يتمّ تعميمها على في مشاكل ذات طبيعة مشابهة لها.

1- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، ص128.

المبحث الثالث : الخطاب اللساني من الزمانية إلى الآنية

1 – التأسيس التاريخي:

سيطرت النزعة التاريخية و التطوّرية على الدراسات اللسانية قبل ظهور دي سوسير (ق19). و المسلّم به أنّ الإنسان لا يحتاج إلى معرفة تاريخ اللسان ليتمكّن من التحدّث به. في حين عند دراسة اللسان فينبغي التفريق بين الدراسة الزمنية التاريخية ، التي موضوعها البحث عن كيفية تطوّره و أسباب هذا التطوّر ، و الدراسة الآنية التي تعنى بوصف النظام اللغوي بجزئياته بغضّ النظر عن التطوّر و عن التحوّلات التي يمكن أن تطرأ عليه أو النتائج التي تترتّب عن ذلك.

فالدراسة الآنية عند دي سوسير لها الأولوية في الاهتمام ، فهي تمثّل المرحلة الاولى و الأسبق. فقد ميّز بين منهجين في التعامل مع الظاهرة اللغوية ، هما المنهج الوصفي الذي يتناول الظاهرة كما هي في الواقع اللغوي ، و المنهج التاريخي الذي يهتمّ بالتحوّل المرحلي للسان عبر الحقب الزمنية المختلفة ، من هذا المنطلق تتفرّع اللسانيات إلى نوعين هما : لسانيات آنية سنكرونية Synchronique تهتمّ بالنظام اللساني في ذاته ومن أجل ذاته بمعزل عن التاريخ. و لسانيات تاريخية diachronique تتعقّب تطوّر اللغة عبر التاريخ.

« إنّ جزم سوسير بأنّ حقيقة اللغة كامنة في ذاتها أكثر ممّا هي كامنة في تاريخها يعدّ إعلانا عن قطيعة معرفية سوف يتجاوز أثرها حدود العلوم اللغوية إلى مجال العلوم الإنسانية الأخرى ... بل إنّ معاصريه لم يدركوا رسالته في عمقها الفلسفي . و سيمرّ ردح من الزمن تظلّ فيه آراء سوسير مجهولة و قطيعته المعرفية مع الفلسفة التاريخية منسية ».[1] بعد وفاته (1913) بثلاث سنوات، نشر تلامذته عصارة جهده – مباحث في اللسانيات العامة- و أرسى بذلك القواعد الأصولية للسانيات الآنية التي حرّرت اللسانيات من سيطرة المنهج التاريخي، و مهّدت الطريق للباحثين الذين جاؤوا من بعده للسير قدما في تطوير المعارف اللسانية، حتّى غدت علما مستقلاّ بذاته تستفيد منه العلوم الأخرى على اختلافها. و في الانتقال من الزمانية يقول عبد السلام المسدي: « فهذا إذن خطّ من

1 – عبد السلام المسدي اللسانيات و أسسها المعرفية الدار التونسية للنشر تونس ص120 .

خطوط النسيج المعرفي الذي تخلّل بنية العلوم خلال العقدين الأوّلين من القرن العشرين ممّا تعيّن معرفته لتتبّع حركة البحث اللغوي في تحوّله من مقولة الزمانية إلى مقولة الآنية».[1]

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك بعض العوم و المعارف التي سبقت اللسانيات إلى اتّخاذ الظاهرة اللغوية موضوعا للبحث، مثل النحو و حتّى إن كانت شاركته موضوعه فإنّها قد استحدثت أسلوبا في تناول الظاهرة، و هذا ما ذكره عبد السلام المسدي في قوله « لم تكن اللسانيات أسبق المعارف إلى اتّخاذ الظاهرة اللغوية موضوعا للعلم... و العلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهويّة وهذا الذي أكسب اللسانيات شرعية العلم المستقلّ بذاته».[2]

فعلا تغيُّر المنهج في الدراسة اللسانية من التاريخي إلى الوصفي جعلها تستقلّ عن غيرها من العلوم. وإن كان هذا التغيير لم يفقد المنهج التاريخي قيمته، بل ظلّ مرجعا و سندا للدراسات اللغوية إلى يومنا هذا.

2 – أثر البنيوية في مسار الخطاب اللساني :

بظهور علم اللسانيات، و التطوّر الذي حقّقه المنهج البنيوي في علم النفس في القرن التاسع عشر ، شهدت هذه الدراسة تطوّرا متسارعا في مناهجها، لقد بدأ الشكلانيون بإعادة تحديد موضوع الدراسة الأدبية ، إذ حوّلوا الاهتمام من الأديب إلى النص الأدبي، و استبعدوا المفاهيم النظرية التقليدية، فلم يعد الأدب عندهم المحاكاة أو التفكير بالصور، بل أصبح موضوع الأدب مجموعة من الفوارق، لذلك أصبحت مهمّة الدراسة الأدبية عندهم تحليل الفروق المتعارضة بين اللغة العادية و اللغة الشعرية. بهذا طرح الشكلانيون مفهوما جديدا مختلفا عن المفهوم التقليدي، هو مفهوم الأدبية و الشعرية.

---

1 - عبد السلام المسدي ، المرجع نفس، ص 123.

2 - عبد السلام المسدي، المرجع نفس، ص 109.

إنّ المنهج البنيوي أساسا منهج بحث مستخدم في عدّة تخصّصات علمية تقوم على دراسة العلاقات المتبادلة بين العناصر الأساسية المكوّنة لبنى يمكن أن تكون عقلية مجرّدة ، لغوية ، اجتماعية، ثقافية. البنيوية مقاربة أو طريقة (منهج) يستكشف العلاقات الداخلية للعناصر الأساسية في اللغة (الأدب) أو الحقول المختلفة للثقافة ممّا يجعلها على صلة وثيقة بالنقد الأدبي و علم الثقافة.

المبحث الرابع : مقوّمات الخطاب اللساني

الخطاب باعتبار الأداء أنواع فمنه المنطوق (المحكي)، و المكتوب، و المسجّل و المنقول عبر وسائل الاتصال السمعية أو البصرية أو الاثنين معا، و في هذا الصدد يوضّح الدكتور عكّاشة محمود مقوّمات الخطاب في قوله « ... الخطاب المنطوق أو الشفهي، و هو الأصل في الخطاب الذي ينجزه قائله شفاهة إلى متلق، و تدخل فيه عناصر تعبيرية صوتية و غير لغوية، و يشارك فيه السياق الخارجي، و هو الذي يعرف بمقام الخطاب أو المقال، و يتميّز هذا النوع بالسهولة و الاختصار، و قصر الجمل، و تكثيفها في وحدات بسيطة مباشرة، و الاتصال المباشر الموجّه و الإحالات الخارجية، و الفواصل الاعتراضية، و محفّزات التلقي، و التنبيهات و العناصر الصوتية التعبيرية، و التعبيرات الجسدية، و التكييف مع المتلقي، و تعديل توجيه الخطاب حسب درجة التلقّي، و تنوّع الأساليب؛ استجابة لأقدار المتلقّين ، و التفاعل المباشر مع المقام أو الحال- و قناة الاتصال فيه المشافهة اللسانية المباشرة – و هو أنجع في التأثير و الإقناع و نجاح التواصل، أو البثّ المباشر عبر وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة».[1]

نفهم من هذا أنّ في الخطاب المنطوق بوسع المرسل أن يوصل رسالته دون تكليف، و يمكنه جعل المتلقّي يفهم القصد، لأنّه في تفاعل مباشر معه و مع المقام أو الحال، فيمكنه الإقناع و الاستعانة بالإشارات و الحركات الجسدية أو الرموز. على عكس الخطاب المكتوب الذي يفتقر لبعض المقوّمات الهامّة للمنطوق كالتنبيهات و النبرات الصوتية، و سطحية المعاني و عفويتها. و الفرق بين المنطوق و المكتوب يتضح جليا في قول الدكتور عكاشة محمود «الخطاب المكتوب أو المدون لفظا في نصّ ثابت، فيتحوّل من أفكار و أصوات إلى شكل ثابت ، و يتضمّن هذا النوع تفاصيل المعنى و الاستطراد فيه لتبيينه، و يضمن فيه الكتاب عناصر مقام الحال التي شاركت فيه،

1 – عكّاشة محمود، تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، دار النشر للجامعات، ط1، 2013 ، ص 26.

و يدوّن دلالات الحركات و الصوات لعدم دلالة الحروف عليها، و بعض جمله طويلة و مركّبة، و بعضها متشابك معقّد، و يحتوي على مكمّلات كثيرة و تفاصيل، و قناة التواصل فيه الكتابة».[1]

وفي توضيحه لمقوّمات الخطاب المسجّل يقول: «الخطاب المسجّل صوتيا أو تلفزيونيا ، ارتجالا مقروءا، و هو يجمع بين النوعين السابقين، فالمرتجل الشفهي منهما أقرب إلى الخطاب المنطوق، و يحتفظ بالتعبيرات الصوتية و الإشارات المقامية، و المقروء أقرب إلى الخطاب المكتوب، غير أنّ القارئ وظّف بعض التعبيرات الصوتية في الأداء ، و المُشاهد أنجع من المسموع في التأثير و الإقناع؛ لما فيه من أثر الحدث الحيّ المرئي، الذي يصاحب الصوت في التعبير، و سياق الحال الذي تعلّق به الخطاب».[2]

ممّا سبق يتّضح أنّ البنيويين الغربيين حيّزوا الخطاب اللساني في الشكل و التركيب، و أقصوا المعنى و السياق، و المقصد، و التواصل و التأثير، و الإقناع، و المقام، في حين نجد العرب القدامى أولوا اهتماما لكلّ هاته العناصر. فالدارس للخطاب اللساني فلا يمكنه لأيّ حال من الأحوال أن يفصل بين التركيب و المعنى، لأنّهما بمثابة الروح والجسد.

إنّ اللغات الطبيعية في شكليها المحكي(المنطوق) و المكتوب تحتوي على عدد محدّد من الأصوات أو الحروف الأبجدية ، و تُخصّ كلّ جملة بعدد محدّد من العناصر الصوتية ، أو الحرفية بالرغم من أنّ عدد الجمل غير متناه. فيقتضي عمل الألسني تحديد أيّة عناصر صوتية متتابعة تكوّن جملة في اللغة التي يدرسها. و في تعريف تشومسكي للغة يركّز على خصائصها البنيانية إذ يقول: « من الآن فصاعدا نعتبر أنّ اللغة كناية عن مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كلّ جملة منها طولها محدود ومكوّنة من مجموعة متناهية من العناصر. و كلّ اللغات الطبيعية في شكليها المكتوب و المحكي تتوافق مع هذا التعريف. ذلك لأنّ كلّ لغة طبيعية تحتوي على عدد متناه من الفونيمات (من الحروف الأبجدية) و كلّ جملة بالإمكان تصوّرها كتتابع فونيمات علماً بأنّ عدد الجمل غير متناه».[3]

---

1 – عكّاشة محمود، نفس المرجع ، ص 26.

2 – عكّاشة محمود، نفس المرجع، ص 26.

3 – تشومسكي، البنى التركيبية، دار النشر الأوروبية، هولندا، 1957صفحة 15، عن ميشال زكريا.

وعلية فكلّ إنسان يتكلّم لغة معيّنة قادر في كلّ آن ، و بصورة عفوية على صياغة عدد غير متناه من جمل هذه اللغة و على تفهّمها و إدراكها ، بالرغم من أنّ لم يسبق له أبدا لفظ أكثرها أو سماعه من قبل ، و يستطيع هذا الإنسان أن يعبّر في كلّ لحظة بهذه اللغة، باتّباعه قواعد معيّنة.

إنّ دراسة اللغة تقتضي ، بطبيعة الحال ، دراسة هذا التنظيم من القواعد الذي يتيح للإنسان تكلّم اللغة و تفهّمها. و هذا التنظيم يوجد في كفايته اللغوية.

1 – غاية الباحث الألسني : «في دراسة اللغة ، كما في كلّ بحث لغوي غير ركيك، تعمي الظاهرات غالبا بسبب تعقّداتها و تنوّعاتها الظاهرة . و ليس بإمكان بصيص إدراكنا أن ينير سوى مجال ضيّق، و إذا رغبنا أن نتخطّى التصنيف ، من الضروري أن نختار و نستبعد ، و أن نفكّر مليّا في القضايا التي تبدو ملائمة للمبادئ التفسيرية التي نتوصّل إلى صياغتها تاركين على حدّة قضايا أخرى كثيرة على أمل تفسيرها لاحقا من خلال نظريات أعمق و قد تكون مختلفة تماما. هذه هي الأمثولة التي تعلّمنا إيّاها المبادئ الذهنية ، و بخاصة كلّ العلوم التي توصّلت إلى نتائج مهمّة فكريا . هذه الأمثولة منسية أحيانا في المجالات التي هي مبدأ تطوّرها و لكن على حساب هذه المجالات بالذّات ».[1] يرى تشومسكي أنّ اللغة ظاهرة بالغة التعقيد و أنّ دراستها تقتضي بناء نظرية بإمكانها أن تفسّر القضايا اللغوية .و يتّضح من قوله أنّ هدف الباحث الألسني الأساسي محاولة بناء نظرية متكاملة تتناول اللغة بصورة شاملة. و هذا هدف كلّ العلوم. إنّ هدف الألسني لا ينحصر في تجميع المعطيات اللغوية و تصنيفها و ترتيبها، بل يقتضي وضع النظريات.

2– مقتضيات بناء النظرية العلمية:

يمرّ بناء النظرية العلمية بمراحل أوردها ميشال زكريا [2] على النحو التالي :

1– التحسّس بوجود ظاهرة معيّنة، بحيث يظهر الألسني دهشة فيما يتعلّق بظاهرة لغوية معيّنة و ينتابه حبّ الاطّلاع على هذه المسألة التي لم يسبق له الإلمام بها.

---

1 – تشومسكي، دراسات في الشكل و التفسير،1977ص32 ، عن ميشال زكريا.

2 – ميشال زكريا، الألسنية التحويلية التوليدية، و قواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، ط2، 1986، ص94،95.

2- وصف هذه الظاهرة بدقّة و التوسّع في معطياتها و التعبير عنها بضرورة فكرية: و تقارب هذه المرحلة النشاط العلمي التصنيفي إذ تقتضي وصف المعطيات و ترتيب عناصرها ، ممّا يساعد على وضع الفرضيات الملائمة لتفسيرها.

3- وضع الفرضيات التفسيرية التي تفسّر هذه الظاهرة ، و ذلك بالتفكير الجدّي ، فيجب الإتيان بأكبر عدد ممكن من الأدلّة لإقرار هذه الفرضيات . و هذا الاتجاه نلاحظه كثيرا في النظرية التوليدية التحويلية، و نسمّيه باعتماد الأدلّة في التحليل الالسني .

4- إخضاع الفرضيات للتجربة حتّى يتبيّن للألسني أيّة فرضيات هي ملائمة للظاهرة اللغوية أو أيّة فرضيات يجب رفضها و استبعادها أو لا يمكن حلّها في هذه المرحلة من التحليل .

5- وضع الفرضيات الجديدة بعد إقرار بعض الفرضيات و استبعاد البعض الآخر أو تعديل بعضها .

و في هذا الصدد يقول تشومسكي: « إنّ اكتشاف المعطيات التي تطابق النظرية الموضوعية لا أهمّية لها ما لم تساعد على صياغة نظرية جديدة أعمّ من النظرية الحالية و قادرة على تفسير هذه المعطيات الجديدة. و باستطاعتنا أن نتصوّر تطوّر المعارف العلمية كتتابع فرضيان نظرية تكون أكثر فأكثر شاملة، و كلّ منها تجعل سابقاتها لاغية و ليس كتراكم ملاحظات»[1]

بإشارة تشومسكي إلى تجدّد المعارف يبطل ما أعابه عليه اللسانيون التقليديون حين رأوا أنّ النظرية التحويلية التوليدية تتناقض عندما تعدّل من مفاهيمها الذاتية، في الحقيقة الأصحّ هو أن تصوّب ما أخطأت فيه عند ظهور معطيات جديدة تناقض المعطيات المعتمدة سابقا.

3 – عمل الباحث الألسني:

يركّز تشومسكي في معظم أبحاثه على أنّ كل إنسان ترعرع في بيئة معيّنة قادر على إنتاج عدد غير متناه من الجمل كما أنّه يتفهّمه. ولا بدّ للألسني أن يبني نظرياته الألسنية انطلاقا من هذه الظاهرة الأساسية. هذا الكلام يسوقنا للحديث عن الكفاية اللغوية، و عن الأسئلة المتعلّقة بها، والتي

1 – ورد في نيقولا ريفات 1967 ص14عن ميشال زكريا.

يجب على الباحث الألسني أن يطرحها ، وهي : ما هي طبيعة الكفاية اللغوية التي تتيح للإنسان تكلّم اللغة؟ كيف يستعمل المتكلّم كفايته في الأداء الكلامي ؟ كيف يتم اكتساب هذه الكفاية؟

يكمن عمل الألسني حين يضع النظرية الألسنية في تقديم و سيلة كتابة فونيتيكية تميّز الأصوات اللغوية عن بقية الأصوات. كما يقدّم وسيلة تمثيل الدلالات أي نظرية دلالية عامّة. ثمّ وصف بنياني للجمل. و بعدها يحدّد الشكل الذي يجب أن تتّخذه القواعد الخاصّة باللغات المتنوّعة القائمة ضمن كفاية متكلّم اللغة. و أخيرا يحدّد طرائق التحقّق من القواعد التي تصف و تفسّر اللغات المتنوّعة بصورة أفضل.

4 – صياغة القواعد الخاصّة:

نلاحظ ممّا سبق أنّ موضوع الدراسة الألسنية هو فهم اللغة عبر كفاية لغوية، أي عبر مجموعة من القواعد المتناهية تتيح توليد عدد غير متناه من الجمل ، فتكون القواعد التوليدية التحويلية بمثابة أنموذجا لمجموع القواعد هذه. وهذا يتّضح في قول تشومسكي : « إنّ موضوع النظرية اللغوية الأوّلي هو إنسان متكلّم – مستمع مثالي ينتمي إلى بيئة لغوية متجانسة تماما ، و يعرف جيّدا لغته.و حين يستعمل هذا الإنسان معرفته اللغوية في أداء كلامي فعلي، لا يكون مصابا بحالات غير ملائمة من الناحية اللغوية ، كالحدّ من الذاكرة و الشرود أو السهو و انتقال الاهتمام أو الانتباه و الأغلاط».[1]

يظهر من هذا أنّ تشومسكي يسعى إلى صياغة القواعد القائمة ضمن الكفاية اللغوية العائدة إلى متكلّم اللغة و ليس إلى إلزامهم بقواعد أو مقاييس استعمال اللغة الاستعمال الصحيح كما هو مألوف في القواعد التقليدية . إنّ القواعد التوليدية التحويلية تتناول اللغة كمادّة قائمة بصورة ذاتية ومستقلّة عن نشاط الألسني.

1 - تشومسكي، ملامح النظرية التركيبية، 1965،ص3.

5 – عمل القواعد التوليدية التحويلية:

تعمل النظرية التوليدية التحويلية على وضع وصف بنياني يقدّم كافّة المعلومات عن الجمل عبر القواعد ذاتها التي تولّدها . فيكون هذا الوصف البنياني بمثابة تحليل الجمل ؛ بمعنى آخر يتضمّن لائحة غير متناهية من التراكيب الصورية التي تكوّن جمل اللغة شرط ألاّ تحتوي هذه اللائحة على جمل ايست من جمل اللغة .

يقول تشومسكي ميشال « يجب اعتبار القواعد التي يطرحها الألسني كنظرية تفسيرية ، فهي تقترح تفسير كيف أنّ متكلّم اللغة موضوع البحث يفهم الكلام و يفسّره و يكوّنه و يستعمله على نحو ما دون غيره »[1]

يعني هذا أنّ المتكلم ينطلق من بنية عميقة ملزم بقواعدها و يصل إلى خيارات متعدّدة تمثّلها البنية السطحية و التي تسمح للألسني بوصف القواعد شكل اللغة الصوتي كما ينبغي أن تصف دلالات الجمل.

يعد النحو التوليدي التحويلي أداة فعّالة لتفسير الظواهر اللغوية كحالات الحذف و الإضمار و وجوب التقديم و التأخير و جوازهما و حالات اللبس التركيبي وما شابه. و إذا كان النحو التوليدي التحويلي قد همّش الدلالة فقد اغفل كذلك الصرف برمته تفاديا أن يجرّ وراءه المعجم بكلّ أشكاله.

علاوة على ما سبق ، فقد عاب علماء النفس على النحو التوليدي التحويلي تعقد شقّه التركيبي و كثرة قواعده التحويلية بصورة حرمت هذا النموذج من أن يحظى بدعم من علماء النفس كأساس لتفسير اكتساب الطفل للغة الأم.

---

1 - تشومسكي، اللغة و الفكر ، نيويورك، 1968، ص47، عن ميشال زكريا.

الخاتمة

الخاتمة:

يظهر أنّ الاهتمام باللسان البشري كان منذ زمن سحيق، إمّا لغرض دنيوي كالمحافظة على اللغة باعتبارها جزءا من الهويّة، أو لاعتبار ديني بغرض حماية الكتب المقدّسة كالقرآن عند المسلمين أو الفيدا عند الهنود. و عليه كلّ الحضارات السابقة اهتمّت بلسانها، و على رأسها الهندية، و اليونانية، و الإسلامية . وقد لا نختلف في أنّ هذه الحضارات استفادت من بعضها البعض ، ما أنتج تراكما في المعارف هيّأت و مهّدت لمرحلة جديدة في الدراسات اللسانية، نشير إلى أنّ اللغويين القدامى تطرّقوا لأغلب الأبحاث اللسانية الحديثة، كالنحو و الصرف، و الدلالة و الأصوات و غيرها، إن لم نقل أنّ الدراسات القديمة بمثابة حقل للدراسات الحديثة ، بل هناك علاقة اعتباطية بينهما، فكلّ منهما خدم الآخر. لكنّ الدراسات القديمة اندرجت تحت علوم و معارف أخرى تهتم بتعليم اللغة أو تطوّرها في ظل المنهج التاريخي أو المقارن ، حتّى مجيء العالم دي سوسير و اعتماده المنهج الوصفي من جهة ، وتحديده للثنائيات اللسانية، و دعوته لدراسة اللغة لذاتها و من أجل ذاتها، و بذلك حرّر البحث اللساني من العلوم الأخرى و فتح الباب على مصرعيه للسانيين للتنافس و تقديم بحوث قيّمة أكّدت استقلالية هذا العلم عن غيره من العلوم، بل غدا منهلا لها.

و من أهمّ النتائج المتوصّل إليها نذكر بإيجاز:

1- لا يمكن لعلم اللسانيات أن يحافظ على استقلاليته و أن يبقى علما قائما بذاته و لذاته، إلاّ إذا كانت أبحاثه مستقلّة عن الأبحاث العلمية الأخرى، لأنّ ما قد يتوصّل إليه الباحث اللساني قد لا يتوصّل إليه باحث آخر في ميدان آخر. و هنا لا أنفي الاستفادة من العلوم الأخرى.

2 - يجب أن نقدّم الجديد في هذا الميدان، و لا نقف و نسلّم عند عالم واحد، على غرار ما هو حاصل مع تشومسكي، لأنّ العلوم غير قارّة، فما يقال اليوم فقد يثبت غدا أو ينفى. و التساؤلات في أيّ ميدان من ميادين العلوم لا تنقطع. و الجديد الذي يمكن أن تقدّمه اللسانيات للبشرية، في ظلّ العولمة، و تحوّل العالم إلى قرية، و حاجة الناس إلى أداة تواصل أسهل، يكمن في

إيجاد خطاب لساني موحّد، و سهل يفي بالغرض . ولن يكون هذا إلاّ إذا تظافرت الجهود، و كانت هناك دراسة واعية بعيدة عن ايّ عصبية، أو عرقية، أي من خلال دراسة منظّرة و ممنهجة.

3 – يجب أيضا أن نهيّأ الأدوات العلميةَ و المنهجية الكافية لإيجاد إجابات علمية دقيقة لكلّ التساؤلات و الافتراضات التي تثيرها الثقافة البشرية.

4 – ما أثار انتباهي هو أنّ اللسانيات الغربيةَ أولت اهتماما كبيرا للغة الهندية و الأوروبية ، و لم تنل العربية حظّها الأوفر ، ربّما يعود السبب في ذلك للعلاقة اللغوية التي تجمع الهندو–أوروبية، أو لعدم اطلاع اللغويين الغربيين في تلك الحقبة على الدرس اللغوي العربي أو الإلمام به، أو لعصبية حاقدة على اللغة العربية، رغم أنّ العلماء العرب كالخليل، و الجرجاني، و الجاحظ و غيرهم، كان لهم السبق في بعض البحوث اللسانية المتناولة حديثا. و ربّما هذا كان دعوة صريحة للسانيين العرب المحدثين لتبنّي لسانيات عربية موازية للغربيّة.

يجب الإشارة أنّه بات من الضروري أن يلمّ الباحث اللساني العربي بتراثه القديم، و يحيط بالدراسات اللسانية الحديثة، و يتطلّع لمعرفة ما جدّ في ساحتها ، حتّى تكون دراستُه و بحوثه علمية منظّرة. و عليه أن ينتقل من موقع المتلقّي إلى موقع المشارك، و المضيف، و المبدع في آن واحد؛ لأنّه ليس سهلا أخذ الريادة من الغرب في هذا المجال ، و لن يكون لنا ذلك إلاّ إذا قدّمنا بحوثا قيّمة تثري الدرس اللساني من باب الجدّة، و العلمية، و العالمية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر و المراجع المعتمدة

01- الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام.

02 - ابن جنّي ، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، القاهرة ، مصر، 1954.

03 - ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1994 .

04- أبو هلال العسكري ، الفروق في اللغة .

05 - أحمد حساني ، مباحث في اللسانيات ، منشورات كلّية الدراسات الإسلامية و العربية ، سنة 2013.

06 - أحمد محمود قدور ، مبادئ اللسانيات، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1996.

07 - 1- أحمد مختار عمر ، علم الدلالة، عالم الكتب، بيروت،ط 4، 1993.

08 - أحمد مومن ، اللسانيات النشأة و التطوّر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط2 ، 2005 .

09 - تشومسكي، البنى التركيبية، دار النشر الأوروبية، هولندا، 1957.

10 - تشومسكي، دراسات في الشكل و التفسير،. 1977

11 - تشومسكي، اللغة و الفكر ، نيويورك، 1968.

12 - تشومسكي، ملامح النظرية التركيبية.

13 - الجرجاني ، علي بن محمد ، حاشية على شرح الشمسية.

14- جورج مونان ، مفاتيح الألسنية .

15 - الراغب الإصبهاني، المفردات في غريب القرآن.

16 - الشريف الجرجاني ، التعريفات.

17 - الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4 س 1990.

18 - عبد السلام المسدّي الأسلوب و الأسلوبية .

19 - عبد السلام المسدي اللسانيات و أسسها المعرفية الدار التونسية للنشر تونس .

20 – عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة.

21 - عكّاشة محمود، تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، دار النشر للجامعات، ط1، 2013.

22 - عمار بحوش ، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية، الجزائر المؤسّسة الوطنية للكتاب، ط2، 1985.

23 - فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علّوش ، مركز الإنماء القومي ، الرباط ، 1986.

24 - كالرين فوك ، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة.

25 - لسان العرب لابن منظور طبعة جديدة تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله، و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة .

26- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي، التصميم و المنهج و الإجراءات، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ط 2، 1982.

27- محمد محمود داود ، العربية و علم اللغة الحديث، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001.

28 - محمود أحمد نحلة ، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002.

29 – محمود أحمد نحلة، لغة القرآن الكريم في جزء "عمّ" دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981.

30 - محمود السعران ، علم اللغة، مقدّمة القارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997.

31 - المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر، ط4 ،2004.

32 - ميشال زكريا، الألسنية التحويلية التوليدية، و قواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، ط2، 1986.

33 - ميشال زكريا ، الألسنية (علم اللغة الحديث)، مبادئها و أعلامها.

34 - ميشال زكريا ، الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت .1984

35 - ميشال زكريا ، مباحث في النظرية الألسنية و تعليم اللغات.

36 - جون سيرل ، تشومسكي و الثورة اللغوية ، مجلّة الفكر العربي ، عدد 9 ، مارس 1979.

37 - الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث ، مجلّة اللسانيات ، عدد 2 (1972).

38 - صالح الكشو ، الوضع الابيستمولوجي للسانيات ، مجلّة المعرفة ، عدد266.

39 - مازن الوعر، النظريات النحوية و الدلالية في اللسانيات التوليدية و التحويلية، مجلّة اللسانيات، عدد6، 1982.

40 - نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت ،1978.

41 - خليفة بوجادي ، دراسة في الوظيفة التداولية. بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في اللغويات.2006.

42 - مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة ، دراسة نقدية في المصادر و الأسس المعرفية و المنهجية، سلسلة رسائل و أطروحة .

André Martinet, Eléments de linguistiques générales.

Ferdinand de Saussure. Cours de Linguistique générale.

George Mounin. Clefs pour la linguistique.

Jean Dubois et autres. Dictionnaire de linguistique.

John Layions sémantique linguistique .

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأوّل: الخصائص النظرية لخطاب اللسانيات.	
المبحث الأول : الوظيفة التداولية	05
1 - ظهور التداولية	07
2- مفهوم التداولية	
المبحث الثاني: الوظيفة الصرفية	
1- مفهوم الصرف	11
2- مفهوم المرفيم	12
3 – مفهوم الكلمة	14
المبحث الثالث : الوظيفة الدلالية	
1 – مفهوم الدلالة	18
2– مصطلح الدلالة عند المحديثين	20
المبحث الرابع : الوظيفة التركيبية	
1 - مفهوم التركيب	29
2- الدراسة التركيبية التوزيعية	31
3- الدراسة التركيبية الوظيفية	36
4- الدراسة التركيبية التوليدية و التحويلية	37
الفصل الثّاني: الخصائص المنهجية لخطاب اللسانيات.	
المبحث الأوّل : مفهوم المنهج	
تعريف المنهج لغة و اصطلاحا	44
المبحث الثاني: أنواع المناهج في البحث اللساني	
1 – المنهج التاريخي	46
2 – المنهج الوصفي	47

3 – المنهج المقارن 47

المبحث الثالث : الخطاب اللساني من الزمانية إلى الآنية

1 – التأسيس التاريخي 49

2 – أثر البنيوية في مسار الخطاب اللساني 50

المبحث الرابع : مقوّمات الخطاب اللساني

1 – غاية الباحث الألسني 54

2– مقتضيات بناء النظرية العلمية 54

3 – عمل الباحث الألسني 55

4 – صياغة القواعد الخاصّة 56

5 – عمل القواعد التوليدية التحويلية 57

الخاتمة 58

الملخص:

يتميز الإنسان عن غيره باللسان وفي ظل العولمة هو بحاجة لأسهل وأسرع وسائل الخطاب، وهذا ما يجب على علم اللسانيات تحقيقه.

الكلمات المفتاحية:

اللسان، الخطاب، التواصل، البنيوية، منهج .

Résumé :

L'homme est caractérisé par la langue et à la lumière de la mondialisation a besoin des moyens de parole les plus faciles et les plus rapides, et c'est ce que la linguistique doit accomplir.

Les mots clefs :

Langue, discours, communication, structure, approche.

Abstract :

Man is characterized by the tongue and in the light of globalisation is in need of the easiest and fastest menas of speech, and this is what linguistics must achieve.

Key Word :

Tongue, speech, communication, structural, approach.